المسألة السودانية

للأمير

عمر طوسون

١٣٥٥ هـ — ١٩٣٦ م

وزعت نسخ هذه المذكرة على رجال الحكومة الانكليزية واعضاء البرلمان البريطانى و الصحف المصرية و البريطانية

المسألة السودانية

للأمير

عمر طوسون

١٣٥٥ هـ — ١٩٣٦ م

مطبعة المستقبل — باسكندرية



أما بعد فقد بسطنا المسألة السودانية بين مصر وانجلترا أكثر من مرة فيما كتبناه ونشرناه باللغتين العربية والانكليزية فى الصحف المصرية والبريطانية أو فى مذكرات خاصة وزعناها على رجال الحكومة الانكليزية وأعضاء البرلمان البريطانى . وكان كل هذا منا لغاية واحدة هى حل مسألة السودان بين مصر وانجلترا حلا عادلا منطبقاً على مبادىء الانصاف والحق .

ولما كان هذا الوقت من أنسب الأوقات لاظهار مسألة السودان فى صورتها الحقيقية بذكر الأدوار التى مرت بها حيث تجرى المفاوضات الآن أو المحادثات الرسمية بين الوفدين المصرى والبريطانى فى القاهرة تمهيداً للمفاوضة النهائية بين مصر وانجلترا فى المسائل المحتفظ بها ، ومن أهمها المسألة السودانية ، رأينا أن نعيد الكرة ونرسل إلى أعضاء البرلمان الانكليزى مذكرة أخرى فى هذا الموضوع ليكونوا على علم بالأدوار التى مرت بالمسألة السودانية منذ الاحتلال الانكليزى إلى الآن .

وقد طبعنا هذه المذكرة الاخيرة باللغة الانكليزية ووزعناها على أعضاء البرلمان الانكليزى وعلى الصحف البريطانية إيقافا للرأى العام هناك على حقيقة هذه المسألة وتنويرا لجمهور الشعب الانكليزى الذى يقدس مبادىء الحرية للشعوب المظلومة حسب المشهور عنه .

وبعد أن فرغنا من هذا لم نر بداً من ترجمة هذه المذكرة إلى اللغة العربية ليقف عليها الرأى العام المصرى أيضاً وليطلع عليها أعضاء الوفد المصرى الرسمي وهم يتحادثون فى المسائل المصرية والمسألة السودانية . والله المسئول أن يجعل هذه المحادثات مفضية إلى الغاية المنشودة حتى يستقر الأمر بين مصر وانجلترا ويحل بينهما الوئام والسلام ؟

عمر طوسون

مايو سنة ١٩٣٦

الأدوار التى مرت بالمسألة السودانية

(١)

تدخل انجلترا فى المسألة السودانية
افتياتا منها وبلادعوة من الحكومة المصرية

لقد كانت انجلترا تزعم قبل كارثة هكس باشا Hicks Pasha أنها لا تريد أن تتدخل فى شؤون السودان وأنها لا تهتم بأمر هذا الاقليم أقل اهتمام. ولكن الاعمال التى جرت منها كانت مناقضة لاقوالها كما تثبت ذلك الوثائق الرسمية المنشورة بعد.

وأول تعرض منها لمسألته جاء فى شكل مذكرة قدمها الكولونيل سير تشارلس ولسن Colonel Sir Charles Wilson الى سير ادوارد مالت Sir Edward Malet قنصل بريطانيا العام فى مصر فى يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ م أى بعد الاحتلال البريطانى لمصر بخمسة عشر يوما

فقط . وهـذه المذكرة التى كتبها الكولونيل المذكور عن الحالة فى السودان قدمها بدافع من نفسه وبدون أية رغبـة سابقة من الحكومة المصرية . ولم يتوان سير ادوارد مالت فى ارسالها إلى إرل جرانفيل Earl Granville وزير خارجية بريطانيا فى ٢ ا كتوبر من السنة المذكورة

وإليك ملخص الخطاب الذى أرسله سير ادوارد مالت الى وزير خارجية بريطانيا مع هذه المذكرة نقلا عن الكتاب الازرق الانكليزى عن مصر الصادرعام ١٨٨٣ ، المكاتبات الاضافية ، ج ١ ص ٢١ : —

رقم ٣٧ — من سير . ا . مالت الى ارل جرانفيل

(ورد فى ١٦ اكتوبر)

القاهرة فى ١٢ كتوبر سنة ١٨٨٢

أتشرف أن أرسل مع هـذا مذكرة كتبها الكولونيل سير تشارلس ولسن عن الحالة الحاضرة فى السودان ، يشير فيها بأن نبعث ضابطين انكليزيين الى هـذا الاقليم ليكتبا تقريراً عن حالته وما يجب اتخاذه من الوسائل لاخماد فتنته واستتباب الأمن في ربوعه .

وأرى أننا لانستطيع أن نكوّن رأياصحيحاً عن حال هذا الاقليم بدون أن نحصل على معلومات عنه من نفس رجالنا ولذلك أرفع الى مقامكم اقتراح سير تشارلس ولسن هذا للنظر فيه رجاء الموافقة عليه .وانى لمنتظر ورود تعليماتكم لى في هذا الصدد ؟

* * *

ملحق لرقم ٣٧ — مذكرة الكولونيل
سير تشارلس ولسن

إن السودان فى حال أسوأ ما يكون من الفوضى . وقبل انقطاع المواصلات مع القاهرة كان معلوما أن المهدى يتقدم تقدما محسوساً ، وأن أناساً عديدين انضموا إلى صفوفه ، وأنه انتصر أكثر من مرة على الجيوش المصرية .

ونذكر فيما يلي ملخص برقية وردت من الخرطوم فى هذا الصدد بتاريخ ١٧ سبتمبر :

« شبت الثورة فى السودان على أثر برقيات أرسلها عرابى باشا إلى الأهالى يأمرهم فيها بنبذ سلطة الخديو . وقد انضم إلى زعيم المهدية خلق عديدون وأغار المهدى على بلدة دون (الدويم) الواقعة على النيل الابيض ولكنه

انهزم . وتطلب حكومة السودان إرسال ١٠٠٠٠ بندقية من طراز رمنجتن لتسليح قوة يتولى قيادتها سعيد[١] باشا ليسحق بها قوة المهدى . وقتلت الجيوش المصرية ١٠٠٠ ثائر فى بلدة « زيارة » و ٣٠٠ فى « شفتان » . والمهدى الآن على مسيرة ساعتين من كردفان (الأبيض) وهو على رأس قوة كبيرة » .

ويجب اعتبار هذا البيان مطمئنا إلى حد ما عن الحالة الحاضرة فى السودان .

وأرى أنه من الضرورى إرسال ضابطين من الضباط الانكليز إلى السودان وتكليفهما بكتابة تقرير عن حالته الراهنة وما يلزم من الوسائل لتوطيد دعائم الأمن فى ربوعه .

ولدى المهدى طريقان للوصول إلى مصر السفلى (وجه بحرى) : الأول طريق صحراء النوبة ووادى النيل . والثانى طريق قوافل الرقيق الشارع من دارفور . وكلاهما يصعب اجتيازه بجيش عرمرم وفى استطاعة

---

(١) — هو أميرالواء محمدسعيد باشا كان مديرا لكردفان إبان الثورة المهدية وفى سبتمبر سنة ١٨٨٢ م أرسل اليه المهدى بالأبيض رسولين يدعوانه الى دعوته فأمر سعيد باشا بقتلهما ثم حاصر المهدى الأبيض مدة أربعة أشهر ووقع بها الجوع والفناء حتى سلمت حامية باره وسلم سعيد باشا وضباطه فى يوم ١٩ يناير سنة ١٨٨٣ ثم قتله المهدى هو وكبار ضباطه انتقاما لقتل رسوليه .

قوة صغيرة منظمة أن تسده . ومع ذلك لو حاول المهدى فى الحالة الراهنة أن يقوم بحركة تقدم فلا توجد قوة مصرية تصده ؟

الامضاء

٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ت . و . ولسن

* * *

وقد وافق إرل جرانفيل على إرسال الضابطين البريطانيين إلى السودان لكتابة تقرير عن حالته وأرسل بذلك الرد الآتى إلى سير ادوارد مالت وقد نشر فى الكتاب الأزرق الآنف الذكر ص ٣٥ وها هو : —

رقم ٦١ — من إرل جرانفيل إلى سير إ . مالت

وزارة الخارجية فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٢

سيدى

أجيب على رسالتكم المؤرخة فى الثانى من الشهر الجارى فأقول إنه لا بأس أن ترسلوا الكابتن (لفتننانت كولونيل) استوارت إلى السودان لكتابة تقرير عن حالة هذا الاقليم .

وعليكم أن تشاوروا سير .أ. اليسون Sir A . Alison فيما إذا كان من الصواب استصحاب الكابتن استوارت لضابط آخر .

وانى لكم . . . . الخ . . . ؟ الامضاء

جرانفيل

وبعد تسوية هـذه المسـألة فيما بينهم سافر اللفتننانت كولونيل استوارت Captain (Lieutenant-Colonel) Stewart من القـاهرة فى نوفمبر سنة ١٨٨٢ ووصل إلى الخرطوم فى ١٦ ديسمبر من السنة عينها . وفى خلال إقامته بهذه المدينـة كتب تقريراً وافياً شافيـاً عن الأحوال فى السودان بين فيه المسائل المتعلقة بتاريخ هذه الولاية فى الايام السالفة وبعث به من الخرطوم فى ٩ فبراير سنـة ١٨٨٣ إلى سير ادوارد مالت بالقـاهرة فأرسله بدوره إلى إرل جرانفيل فى ٦ مارس سنة ١٨٨٣ .

ولـما تسلم إرل جرانفيل هـذا التقرير أرسل إلى مستر كرتريت Mr. Cartwright القائم بأعمال سير ادوارد مالت فى ذلك الحين الرسالة الآتية وهى منشورة فى الكتاب الازرق الصادر عام ١٨٨٣ ج ١٢ وهاهى : -

رقم ٢ — من ارل جرانفيل الى مستر كرتريت

وزارة الخارجية فى ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٣

سيدى

أرى من الواجب علي أن أكلفكم بتبليغ شكرى إلى الكولونيل استوارت على تقريره عن السودان ذلك التقرير الحافل النفيس الذى ور[د] ضمن رسالة سير . إ . مالت في السادس من الشهر الماضي .

وقد رجوت إرل دوفرن Earl Dufferin أن يطلع الحكومة المصرية على ما اقترحه الكولونيل استوارت من الاصلاحات في إدارة المديريات بالسودان .

وانى لكم . . . الخ . . . »

الامضاء

جرانفيل

* * *

فأجاب سير ادوارد مالت على خطاب إرل جرانفيل السابق بالرسالة الآتية. وقد نشرت في الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ، ج٢٢ ، وهاهي :—

رقم ١٥ — من سير . ا . مالت الى ارل جرانفيل

(ورد فى ٣٠ مايو)

القاهرة في ٢١ مايو سنة ١٨٨٣

سيدى

أتشرف بالاجابة عن رسالتكم المؤرخة في العشرين من الشهر الماضي بأنني أبلغت شريف باشا حسب تعليماتكم مقترحات اللفتننانت كولونيل استوارت التي وردت ضمن تقريره عن السودان ، ذلك التقرير الذى بعثت به اليكم في ١٦ مارس ، والذى أشار فيه هذا الكولونيل إلى سوء

استعمال السلطة في هذا الاقليم وأوعز بالاصلاحات التي يرى ضرورة إدخالها فيه . وقد أعربت لكم في الوقت ذاته عما يخالجني من الآمال فى أن أرى الحكومة المصرية تنظر فى هذه الاصلاحات المطلوبة بعين الاهتمام .

وانى أرسل لكم مع هذا صورة من مذكرتى التي بعثت بها إلى شريف باشا مع رد عطوفته بتسلمه ملخص التقرير المذكور وابداء شكر الحكومة المصرية على المقترحات المودعة فيه .

ولى الشرف أن أكون . . . الخ . . . »

الامضاء

ادوارد . ب . مالت

* * *

واليك الكتاب الذى أرسله سير ادوارد مالت إلى صاحب العطوفة شريف باشا بناء على التعليمات التي تلقاها من إرل جرانفيل وزير خارجية بريطانيا . وقد نشر في الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ : ج ٢٢ : —

ملحق لرقم ١٥ — من سير . إ . مالت الى شريف باشا

القاهرة في ١٦ مايو سنة ١٨٨٣

حضرة صاحب العطوفة رئيس النظار

تعلمون عطوفتكم أن اللفتنانت كولونيل استوارت قضى منذ عهد قريب

بضعة أشهر في السودان بقصد كتابة تقرير عن حالة هـذا القطر لرفعه إلى حكومة جلالة الملكة وقد ارسلت تقريره إلى لورد جرانفيل الذى كلفت الآن من قبله أن أعرض على حكومة سمو الخديو الاصلاحات الادارية التي أفضى بحث الكولونيل استوارت لحالة السودان إلى عد تنفيذها من الحكمة والسداد .

ولذا أتشرف أن أرسل إلى عطوفتكم مع هـذا صورة ما ورد في التقرير السابق متضمناً المقترحات المقدمة من الكولونيل استوارت .
واني أعرب لعطوفتكم في الوقت نفسه عما يملؤنى من الآمال فى نظر الحكومة المصرية لهذه المقترحات بعين الاهتمام والعناية .

ولى الشرف أن أكون . . . الخ . . . »

الامضاء

ادوارد . ب . مالت

* * *

وهذا معرب الترجمة الانكليزية لرد صاحب العطوفة شريف باشا على خطاب سير ادوارد مالت السالف الذكر . وقد نشرت في الكتاب الازرق الصادر عام ١٨٨٣ ، ج ٢٢ : —

ملحق لرقم ١٥ — من شريف باشا الى سير . إ . مالت

القاهرة في ٢٠ مايو سنة ١٨٨٣

سيدى الوزير المفوض

لقد شرفتمونى بخطابكم المؤرخ في السادس عشر من الشهر الجارى

والمرسل معه صورة التقرير المقدم من الكولونيل استوارت الى اللورد جرانفيل المشتمل على نتيجة ملاحظات هذا الضابط أثناء اقامته مؤخرا في السودان ، وعلى بيان التدابير التى يرى من المفيد اتخاذها لتنظيم الادارة في هذا القطر من جديد .

وانى بعد إبلاغكم بوصول خطابكم الآنف الذكر والتقرير السابق الذى قرأته بتدبر زائد ، أرجو ياحضرة الوزير أن تقبلوا عظيم تشكراتى وتتكرموا باهداء خالص شكرى الى الكولونيل استوارت ؟

الامضاء

شريف

* * *

ثم قام اللفتنانت كولونيل استوارت من الخرطوم فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٣ عائداً الى القاهرة بطريق سنار وكسلا ومصوع إتماما لبحثه هذه النواحي من السودان . وأرسل من مصوع إلى سير ادوارد مالت فى ١٨ أبريل من السنة المذكورة تقريراً عن السودان الشرقى وحدود الحبشة أودعه جميع ملاحظاته التي شاهدها ومن بينها الملاحظة الآتية :

« إجمالا لما شاهدته فى مصوع وللحالة التى هناك أقول إنه إذا عجل بابدال المحافظ وتعيين رجل أذكى منه وأحزم كانت الامور أدعى إلى الاصلاح » .

وقد وصل هذا التقرير الى القاهرة فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٣ (راجع الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ج ٢٢) وأرسله سير ادوارد مالت فى ٢٤ مايو المذكور الى إرل جرانفيل مع رسالة منشورة فى الكتاب السابق تحت رقم ٢٥ وأبلغ سير إدوارد مالت الملاحظة المذكورة آنفاً عن مصوع إلى شريف باشا رئيس النظار واخطر بذلك إرل جرانفيل فى رسالة أرسلها اليه من القاهرة فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٣ م ونشرت فى الكتاب الأزرق تحت رقم ٦ .

ولم يكتف إرل جرانفيل بابلاغ سير ادوارد مالت لشريف باشا الملاحظة الخاصة بمصوع دون غيرها فطلب منه فى الخطاب الآتى أن يبلغ رئيس النظار فى مصر بعض مسائل أخرى . وهاهو الخطاب المذكور نقلا عن الكتاب الازرق الصادر عام ١٨٨٣ ، ج ٢٢ :—

رقم ٥٤ — من إرل جرانفيل الى سير إ . مالت

وزارة الخارجية فى ١٣ يولية سنه ١٨٨٣

سيدى

علمت من رسالتكم المؤرخة فى ٢٤ من الشهر الماضى أنكم أبلغتم الحكومة المصرية ماورد فى تقرير الكولونيل استوارت المؤرخ فى ١٨ ابريل متعلقا بالحالة فى مصوع فقط . ولكن من المرغوب فيه أيضاً أنها

تكون على علم بحوادث الرشوة وسوء الادارة وفساد الأحكام التى لفتت نظر هذا الضابط ، وكذلك بالمسلك الذى ينهجه الجنود فى السودان .

وتجدون مع هذا صورة من التقرير الآنف الذكر مؤشرا فيها على الفقرات التى نوهت بها آنفا فأرجوكم أن تجملوها فى مذكرة وترسلوها للحكومة المصرية .

وانى لكم . . الخ . . . »

الامضاء

جرانفيل

* * *

وعملا بهذه الأوامر أرسل سير ادوارد مالت الى الحكومة المصرية مذكرة تتضمن الفقرات التى أشار إليها إرل جرانفيل فى خطابه السابق ، وبعث خطابا بذلك الى إرل جرانفيل نشرت محتوياته فى الكتاب الأزرق لعام ١٨٨٣ ، ج ٢٢ ، وهاهو ذلك الخطاب :—

رقم ٦٤ — من سير . ا . مالت الى ارل جرانفيل

(ورد فى ٨ اغسطس)

القاهرة فى ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٣

سيدى

أتشرف أن أرسل اليكم مع هذا صورة المذكرة والكتاب اللذين

أرسلتهما إلى شريف باشا حسب أمركم الوارد في رسالتكم المؤرخة في ١٣ الجارى . وهما يتناولان الحالة في السودان كما وصفها الكولونيل استوارت فى تقريره .

وانى لكم . . . الخ . . . »

الامضاء

ادوارد . ب . مالت

* * *

وهاك الكتاب الذى أرسله سير ادوارد مالت إلى شريف باشا مع مذكرته السابقة : —

ملحق رقم ٦٤ — من سير . إ . مالت الى شريف باشا

القاهرة في ٢١ يوليه سنة ١٨٨٣

سيدى رئيس النظار

رغب إلىّ إرل جرانفيل بشأن ما جاء فى كتابى إلى عطوفتكم المؤرخ فى ١٤ مايو أن أبلغ عطوفتكم بعض فقرات أخرى من تقرير كولونيل استوارت عن رحلته من الخرطوم إلى مصوع .

والمذكرة المرسلة مع هذا فيها بيان عن الحالة فى سنار

والقضارف وكسلا والبلاد الأخرى حتى سنهيت . وأتشرف أن ألفت أنظار عطوفتكم الى حوادث الرشوة وسوء الادارة وفساد الأحكام المنوه بها فى تقرير الكولونيل استوارت وكذلك الى سوء مسلك الجنود غير النظامية .

ولى الشرف . . . الخ . . . ؟

الامضاء

ادوارد . ب . مالت

* * *

وحدث غير ذلك من تعرض الانكليز للسودان حادث آخر هو أن الكابتن منكريف Captain Moncrieff قنصل بريطانيا فى جدة كلف بالذهاب إلى سواكن لكتابة تقرير عن حالة النواحي المجاورة لهذه المدينة التى لم يعرج عليها كولونيل استوارت أثناء طوافه بتلك البقاع .

وفى رأينا أن الباعث على تكليف الكابتن منكريف بهذه المهمة يرجع الى رغبة الحكومة البريطانية فى احاطتها إحاطة تامة بجميع شؤون أنحاء السودان تلك المسألة التى صرحت في كثير من مكاتباتها الرسمية بأنها لا تهتم بها ولا ترغب في التعرض لها .

وقد سافر الكابتن منكريف إلى سواكن فى منتصف عام ١٨٨٣ ، وبعث بتقريره عن هذه الناحية وما جاورها الى سير ادوارد مالت الذى أرسله من القاهرة إلى إرل جرانفيل فى ١٠ أغسطس من هذه السنة مع رسالة نشرت فى الكتاب الأزرق لعام ١٨٨٣ ج ١٣ تحت رقم ٨٣ .

وحدث بعد ذلك أن رافق الكابتن منكريف فى نوفمبر من السنة المذكورة قوة بقيادة اللواء محمود طاهر باشا قائد الجيوش المصرية فى السودان الشرقى لانقاذ مدينة سنكات التى كان يحاصرها الدراويش . وقد انهزمت هذه القوة وقتل الكابتن منكريف فى هذه الواقعة . فكان من هذا الحادث أن أرسل سير . إ. بارنج Sir E. Baring إلى إرل جرانفيل الرسالة الآتية . وقد نشرت فى الكتاب الأزرق الصادر عام ١٨٨٣ ج ١ باب المراسلات الاضافية عن الأحوال في مصر ، وها هى : —

رقم ١٦٣ — من سير . إ . بارنج الى ارل جرانفيل

(ورد فى ٢٠ ديسمبر)

القاهرة فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٣

أتشرف أن أرسل مع هذا صورة من كتاب خاص جاءنى من

سواكن فى ١٤ ديسمبر . أما الكتاب الذى يقول المراسل إنه أرسله إلىّ فى اليوم الأول من ديسمبر فلم يصل إلى الآن .

وليس بالامكان تبرئة الحكومة المصرية من اللوم فى هذا الحادث إذ من الواضح أن محمود طاهر باشا قائد لا كفاية له البتة . وقد تكلمت مع شريف باشا بلهجة شديدة بصدد سلوك هذا الضابط بعد الموقعة التى أودت بحياة الكابتن منكريف . وقد سافرت لجنة إلى سواكن كما أخبرتكم للتحقيق فى سلوكه . ورغماً عن هذا فلا يزال متربعاً فى وظيفة القيادة وأظن انه قائم بأعبائها حتى هذه الاونة .

وقد تقرر أخيراً استدعاء محمود طاهر باشا ومحاكمته أمام مجلس عسكرى فى القاهرة .

وانى أتشرف أن اكون . . . الخ . . . »

الامضاء

إ . بارنج

الخلاصـــــــــــة

وخلاصة ماذكرناه فى هـذا الباب أنه لم يكد يمض اسبوعان على الاحتلال البريطانى لمصر حتى قدم الكولونيل سير تشارلس ولسن بمحض رغبتـه واختياره وبدون ان تطلب الحكومة المصرية منه ذلك مذكـرة فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ الى سير ا. مالت قنصل بريطانيـا العـام فى مصر يلفت فيها نظـره الى خطورة الحـال فى السودان ويقترح ضرورة ضابطين انكليزيين اليه لكتابة تقرير عنه وعن الوسـائل اللازمـة لاستتباب الأمن فيه .

وهذه المذكرة أرسلها سير ا . مالت بدوره الى إرل جرانفيل وزير خارجية بريطانيا وأصحبها برسالة يعزز فيها رأى سير تشارلس ولسن فوافق إرل جرانفيل على ذلك وبعث اللفتنانت كولونيل استوارت الى السودان للقيام بهذه المهمة فأتمها وأرسل تقريرا مطولا عنه أرسله سير . ا. مالت الى إرل جرانفيل . فكتب هـذا الى مستر كرتريت القـائم باعمـال سير . ا . مالت وقتئذ يخبره بأنه كاف إرل دوفرن ان يطلع الحكومة المصرية على الاصلاحات التي أشـار كولونيل استوارت بادخالهـا فى

مديريات هـذا القطر وقد قام بهذا الأمر سير ا . مالت فأرسل الى شريف باشا رئيس مجلس النظار في مصر كتابه الذى أعرب فيه عن رجائه فى أن تنال هذه المقترحات عناية الحكومة المصرية (وقد اعتبر إرل جرانفيل هذا العمل بمثابة أمر كما سيتضح ذلك فيما بعد) . فرد عليه شريف باشا يخبره بوصول كتابه ويشكره هو وكولونيل استوارت .

ثم رجع هـذا الكولونيـل بطريق مصوع كى يتمم تقريره عن السودان الشرقى . فأتمه وأرسله الى سير . ا . مالت الذى لفت نظر شريف باشا الى ما ورد فى هـذا التقرير عن مصوع فقط . ثم بعث به سير . ا . مالت الى إرل جرانفيل وأخبره بما فعل . فلم يكتف بذلك إرل جرانفيل وطلب من سير . ا . مالت أن يبلغ شريف باشا فقرات أخرى وردت بالتقرير المذكور وأشـار اليها بنفسه .

فصدع سير . ا . مالت بالأمر وكان ما كان من ارسال الكابتن منكريف قنصل بريطانيا فى جدة الى سواكن التى لم يمر بها الكولونيل استوارت لكتابة تقرير عن الجهات المجاورة لها وذلك على ما نرى لاستكمال بحث أحوال السودان ، ثم ورود هـذا التقرير الى سير . ا . مالت وارساله منه الى إرل جرانفيل ، ثم قتل الكابتن منكريف فى معركة مع الدراويش . فكان مقتله سبباً فى توجيه سير . ا . بارنج

لشريف باشا عبارات شديدة اللهجة ضد اللواء محمود طاهر باشا قائد القوة المصرية فى هذه المعركة . وانتهى الأمر باستدعاء هذا القائد ومحاكمته أمام مجلس عسكرى بالقاهرة .

وبعد كل هذا وذاك ما زالت الحكومة البريطانية مصرة على زعمها من أنها لم تتدخل فى مسألة السودان فى ذلك الوقت وأنها لم تهتم بأمره أقل اهتمام .



(٢)

ثـــــورة المهـــــدى

لقد كان السودان قبل هذه الثورة جزءا متمما لمصر ولم يكن قائما بذاته ولا منفصلا عنها . ولما شبت الثورة المذكورة ، وكان ذلك قبل الاحتلال البريطـانى لمصر ، صادفت فى أول أمرها بعض النجاح . ولكن لم تلبث هذه الحـال بعد تعيين عبد القادر باشـا حكمدارا عاما للسودان أن تغيرت ، وقبض هذا الضابط القدير على ناصية الحال بالقوة المحليـة التي كانت تحت إمرته بدون أن يلتجىء الى طلب امدادات من مصر ، التي كانت فى ذلك الحين فى شغل شاغل عنه لاضطراب البلاد بالثورة العرابية .

وقد تمكن عبد القـادر باشـا من قمع تلك الفتنة واخماد نار الثورة فى الجزيرة كلها تقريبا . ولا ريب أنه كان فى إمكانه إعادة الأمن الى ربوع السودان إذا كان قد أمد بالخمسة عشر ألف جندى

التى فوض أمر قيادتها الى هكس باشا .

فقد كانت الخطة التي وضعها خطة حكيمة وهى تنحصر فى أن يستمر مرابطا هو وجيوشه ومدفعيته واسطول البواخر على طول مجرى النيل الابيض . وفى هذا الوقت لم يكن بيد المهدى سوى كردفان وهى عبارة عن بيداء قاحلة لا تستطيع بحال من الاحوال أن تمير الجموع الملتفة حوله . فكان بذلك مضطراً للتخلص من هذا الموقف الى سلوك أحد هذين الطريقين :

فاما أن يخاطر بنفسه (وهذا أمر بعيد الاحتمال) ويهاجم جيوش عبد القادر باشا وهى متحصنة على النهر بمدافعها وبواخرها فتضربه الضربة القاضية ،

وإما أن يبقى كما هو محصوراً فى كردفان (وهذا اكثر احتمالا) فيكون القضاء عليه محققاً بمرور الزمن — أعنى أن الجوع لا يلبث أن يهاجم جموع أولئك الغوغاء فيفت فى عضدهم ويبدد شملهم فتخبو نار الثورة من تلقاء نفسها . هذا فضلا عن أن أنصار المهدى يكونون قد أدركوا أن حكومة هذا الرجل أقل رفقاً بهم من حكومة مصر ، فينصرفون عنه ويهجرونه حالما تخمد جذوة الحماس الذى تأجج بين ضلوعهم فى بادىء الأمر .

هذه كانت هى خطة القائد المصرى البارع عبد القادر باشا حلمي وهى بلا شك خطة حكيمة سديدة. واننا نرى من الانصاف لذكرى الكولونيل استوارت أن تقول إنه كان يرى رأى عبد القادر باشا عينه ؛ ولكن مما يؤسف له أشد الأسف أن هذا الرأى لم يعمل به ولو نفذ لما كان السودان سقط في أيدى الثوار أبداً.

قال سلاطين باشا Slatin Pasha فى كتابه (السيف والنار ص ٢٣٢) بهذا الصدد :—

« لو صادفت نصائح عبد القادر باشا آذانا مصغية لجرت الأمور فى السودان في غير المجرى الذى جرت فيه ، ولكانت النتائج غير هذه النتائج السيئة .

فقد كان يرى عدم تسيير حملة كبيرة لاعادة فتح كردفان وأن تترك والثوار الذين فيها ، وأن يبقى الجيش المصري والمدد الذى يتلقاه مرابطاً فى حصون قوية على طول مجرى النيل الابيض وكانت القوات العسكرية التى تحت إمرته كافية لقمع ثورة الجزيرة الواقعة بين النيلين الأزرق والأبيض والايقاع بجيوش المهدى الآتية من الغرب والحيلولة دون تقدمها .

ولو اختيرت هذه الخطة لكان من المحتمل كثيراً أن يدب

الفساد فى صفوفهم وتسودهم الفوضي بسبب اختلال الادارة عندهم وعدم وجود نظام ما يستندون اليه . وبذلك تستطيع الحكومة أن تسترجع الأراضى التى ضاعت منها ولو بالتدريج على ممر الأيام . ولا ريب في أنى لم أكن بمستطيع فى ذلك الحين أن احتفظ بسيطرة الحكومة فى دارفور . على أننا لو قدرنا في هذه الحالة ضياع هذه المديرية نهائياً فاننا نكون قد اخترنا أخف الضررين بلا مراء . ولكن لم يكن ذلك رأى القابضين على أزمة الحكم في القاهرة .

فقد ظهر أمر عال جاء فيه أنه لا بد من توطيد سطوة الحكومة بجيش يرسل تحت إمرة الجنرال الانكليزي هكس بمساعدة ضباط أوروبيين آخرين . أما عبد القادر باشا فقد استدعي وعين علاء الدين باشا الذى كان فيما سبق حكمداراً عاما لشرق السودان بدلا منه .

فلم تكد تبلغ مسامع المهدى هذه الاخبار حتى وعاها وعمل لها حسابها وأعد لها عدتها » . ا هـ

وقد استمر عبد القادر باشا حامي على خطته الا نفة الذكر وفي أثناء ذلك حدث الاحتلال البريطانى ورأغمت مصر بعده مباشرة على

استدعاء قائدها المنتصر وأحد أبنائها الظافرين الذى كان في مقدوره أن ينتشل بلاده من أزمة من أكبر الازمات التى انتابتها فى تاريخها كله دون الحاجة الى الاستعانة بأى عنصر أجنبي . وفعلا استدعي عبد القادر باشا حلمى من السودان واستبدل به ضابط مصرى آخر هو سليمان نيازى باشا وعين معه هكس باشا رئيساً لأركان حربه . وكان الغرض من ذلك كما تكشف عنه الوثائق المنشورة بعد هو أن يكون القائد المصري قائداً بالاسم فقط ويكون الرئيس البريطانى لهيئة أركان الحرب هو القائد الفعلى . فقد رؤى أن رجلا قوى الشكيمة كعبد القادر باشا لا يمكن أن يقبل بتاتاً مركزاً هذه صفته لا سيما بعد ما أيده الله به من النصر والتوفيق . وهذا فيما نظن كان علة استدعائه .

على أن الامور لم تجر كما كان مقدراً لها . فان سليمان نيازى باشا نفسه الذى كان الانكليز يرون فيه رجلا ضعيفاً يخضع لأوامر هكس باشا ، قد خيب ظنهم ولم يفعل ما كانوا يرجونه منه فاقتضى الأمر استدعاءه هو ايضاً وسلمت قيادة جيش السودان نهائياً الى هكس باشا ومعه عدد من الضباط البريطانيين لمساعدته .

فهل يسلم عاقل بعدهذا بأن كل ما حصل كان بدون تدخل الحكومة

البريطانية ؟ واذا كان ثمت حاجة ماسة لمصر الي تعيين قائد بريطاني وهيئة أركان حرب بريطانيين على رأس جيش السودان، فلم لم يبد ذلك منها قبل احتلال الانكليز لها ؟

ويؤيد ما قلناه آنفاً من أن الغرض من تعيين قائد مصري آخر بدلا من عبد القادر باشا حلمى هو أن يكون ذلك القائد قائداً بالاسم لا بالفعل ما قاله هـ . ا . كلفى — H.A. Kolvy في كتابه « تاريخ الحملة السودانية ص ١٢ » وهو حامل لوسام الحمام السامى الشان ومن فرقة حرس الجريناديرز المشهورة وقد استقى معلوماته وجمعها من قسم المخابرات بوزارة الحربية بلندن عام ١٨٨٩ . وكتابه وثيقة رسمية وفي المرتبة الأولى من الاهمية . واليك ما جاء فيه بهذا الصدد :—

« عبد القادر باشا يخلفه هكس باشا — وكان عزم عبد القادر باشا في ذلك الوقت أن يتعقب الفريق المرتد الى كاروج ولكن قبل تمكنه من ذلك حل محله في سلطته المدنية علاء الدين باشا الذى وصل الى الخرطوم . وحل في سلطة عبد القادر العسكرية سليمان نيازى باشا اسما وهكس باشا فعلا . وقد كان هذا في فيلق ضباط اركان حرب بومباى ثم التحق بالجيش المصرى برتبة ميجر

جنرال . وقد جاء نيازى باشا الى الخرطوم في ٢٠ فبراير سنة١٨٨٣ بوظيفة قائد عام بينما جاءها هكس باشا في ٧ مارس من هذه السنة بصفة رئيس اركان حربه إلا أن سليمان نيازى باشا كان قد أفهم أن عليه أن يرجع في جميع الامور الى رأى مرؤوسه الذى القى على عاتقه تبعة تدبير الاستعدادات وادارة الحركات الحربية » . اه

فهل هناك برهان أوضح من هذا على صدق ما قلناه آنفا ؟!

نعم . إن هكس باشا وضباط أركان حربه الانكليز كانوا ضباطا ممتازين ولهم دراية حسنة بمهنتهم العسكرية لكنهم كانوا يجهلون تمام الجهل حالة البلاد وطبيعة أرضها . وبدلا من أن يتبع أولئك الضباط خطة عبد القادر باشا حلمي التى هى غاية في الحكمة ويضعوها نصب أعينهم ساقوا الجيش الى صحاري كردفان . وهناك هلك منه من هلك ظمأ . ومن بقى قاتل في أرض موافقة تمام الموافقة للأعداء وغير صالحة لقتال جيش منظم ، فعانى أشد الآلام ثم أبيد عن آخره — أعنى أن ما كان منتظراً أن يحل بالمهدى ورجاله حل بجيشنا بسوء الخطة التى وضعت له .

فمن المسئول بعد كل هذا عن ضياع السودان أمصر أم انجلترا ؟!

وإليك ما قاله الجنرال السير رجنالدونجت باشا SirReginaldWingatePasha

وهو أعرف القواد الانكليز بالمسائل السودانية بالصفحة ١١٥ من تقرير اللورد كرومر Lord Cromer عن مصر والسودان سنة ١٩٠٦ بعد أن عاين ميدان القتال :

« زرت ميدان الواقعة التى قتل فيها الدراويش المرحوم الجنرال هكس باشا وأفنوا كل جيشه سنة ١٨٨٣ . ومن الغريب إن العساكر كانوا فى حالة شديدة من العطش مع وجود بركة كبيرة من المياه على بعد ميل واحد عنهم ؛ ولكنهم لم يعلموا بها والمحل واقع على بعد ٣٠ ميلا جنوبى الأبيض فى وسط غابة كثيفة . ولا أشك فى أنه لو كانت النجدة المرسلة لرفع الحصار عن الابيض أكثر عدداً وأقوى عدداً لكانت لاقت ما لاقته حملة هكس . وإرسال تلك الحملة فى أحوال كهذه يعد ضربا من الجنون ، وهو أكبر دليل على أن الحكومة فى ذلك الحين لم تكن عالمة بحقيقة الحال ، ولم تحسب حسابا للصعوبات التى لا بد لجيش عظيم من ملاقاتها فى أثناء مروره ببلاد كهذه » . اهـ

وقد وصل اللورد كرومر من انجلترا الى مصر بعد سفر الحملة بعدة أيام ؛ فكتب عنها فى تقريره السابق الذكر ص ١١٦ ما يأتى :—

« لم أعثر على كتابة من الجنرال هكس يستدل منها على

عدم استصوابه لهذه الحملة ؛ ولكن لا ريب عندى فى أنه كان عالما حق العلم أن الجيش الذى تحت قيادته لم يكن صالحا للقتال ، ولم يشأ أن ينصح للحكومة بالعدول عن هذه الحملة حتى لا يقال إنه تردد فى تأدية مهمة محفوفة بالأخطار » . اهـ

واننا نقول تعليقاً على هذا القول ، دون أن يكون لنا أدنى قصد إلى انتقاص الجنرال هكس أو تسوىء ذكرى هذا الجندى الذى فاض روحه فى حومة الوغى ، وصار فى عداد الغابرين ، إن هذا التأويل من اللورد كرومر لا يتفق مع الواقع .

وبيانا لذلك نذكر لك الكيفية التى ألفت بها هذه الحملة والحوادث التى توالت عليها :

لما تألفت الحملة بمصر وأرسلت الى السودان نيطت قيادتها العامة بضابط مصرى هو سليمان نيازى باشا . وتعين هكس باشا أركان حرب وقائداً ثانياً لها ، ودامت هذه الحالة إلى أن انتصر الجيش في واقعة المرابيع في ٢٩ ابريل عام ١٨٨٣ .

وكتب عنها السير فرنسيس ونجت باشا في كتابه : (المهدية في مصر والسودان ص ٧٥) ما ترجمته :

« طهر النصر البلاد من الثوار بين الخرطوم وسنار ، وعادت

قبائل كثيرة وقدمت الطاعة الى الحكومة . وصار هكس في حالة تمكنه من توجيه النظر الى كردفان منبع الثورة . غير أنه كان عليه قبل هذا أن يزيل من طريقه العراقيل التى كان يلقيها له كبار الموظفين في الخرطوم بعد ما مرت ساعة الخطر الوقتى ، فشمر عن ساعده وحارب هذه الدسائس محاربة طويلة استغرقت شهر مايو ويونيه ويوليه ولم تستبعد الحكومة أكبر عائق يقوم في وجهه ألا وهو سليمان نيازى باشا إلا بعد أن قدم هكس استقالته . وعلى أثر ذلك حل محله فأصبح هكس باشا القائد العام للحملة التى سترسل الى كردفان » . اهـ

فماذا يستطاع أن يستنتج من هذا غير ان هكس باشا كان يريد أن تكون يده هى العليا فى كل أمر ورأيه فوق كل رأى ، فقدم استقالته لكى يزال من أمامه أكبر مخالف له ألا وهو سليمان نيازى باشا الضابط الوحيد الذى يعلوه فيقال من منصبه ليخلو له الجو ؟ !

ولا مساغ للشك فى أن تغييراً له مثل هذه الأهمية لا يمكن حدوثه إلا بتدخل قوى من قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وهذا مما يبرر القاء المسئولية الكبرى على حكومة انجلترا .

فمن البديهي إذن ألاّ يجد اللورد كرومر شيئاً مما توقعه من هكس باشا لأنه هو الذى اختط خطة هذه الحملة ، وهو أيضاً الذى دبرها . ولو كان الأمر على خلاف ذلك لكان من واجبه أن يلفت أنظار الحكومة التى يعمل لها للأخطار التى تقف فى سبيله ، ثم يقوم بواجبه بعد بيانها كجندى .

ويظهر فوق ذلك ان الضباط الانكليز أنفسهم عندما أمعنوا فى تلك الصحارى لاح لهم شبح خطئهم . غير انه لسوء الطالع كان قد قضي الأمر وسبق السيف العذل .

والدليل على صحة ما تقدم ما دونه سلاطين باشا فى كتابه : (السيف والنار ص ٢٤١) ، قال :

« بعد وقت قليل وصلت إلىّ مذكرات أميرالألاى فركهار Colonel Farquhar رئيس أركان حرب ومستر ادونوفان Mr. O'Donovan مكاتب جريدة ديلى نيوز . فلما قرأتها جميعها من أولها إلى آخرها بعناية تامة ألفيتها مفزعة محزنة ، فقد أطنب كلاهما فى وصف الشقاق الذى كانت حلقاته مستحكمة بين الجنرال هكس وعلاء الدين باشا ، وحمل فركهار على رئيسه بشيء من العنف لزلاته العسكرية ، واستشعر الاثنان بالكارثة التى حلت .

ولام فركهار رئيسه ، وعنفه تعنيفاً مراً لتقدمه بقوة ساءت حالتها وروحها المعنوى حتى بلغت مبلغاً يؤدى بها من غير نزاع الى نزول كارثة » . ا هـ

ومن الأمور الطبيعية التى لا تحتاج إلى جدال ان الجيش الذى يكون مسوقا إلى هلاك محقق بالعطش وبما سينزله به عدوه تحت إمرة رؤساء أضاعوا كل ثقته بهم لقيادتهم له الى موارد الحتوف والهلكة لا يمكن ان يكون روحه فى مستوى عال .

وقد وجهت أسئلة فى مجلس النواب البريطانى بصدد البرقيات التى تبادلها السير .ا . مالت والجنرال هكس فطلب الارل جرانفيل من السير .ا . بارنج أن يوافيه بها . وفعلا أرسلها مع رسالة مؤرخة فى ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٤ وصلت إلى لندرة فى ٢٠ مارس من هذه السنة . وهى منشورة مع البرقيات المذكورة فى الجزء ١٢ من الكتاب الأزرق الانكليزى عن مصر عام ١٨٨٤ تحت رقم ١٩٧ .

ومن هذه البرقيات يتبين بوضوح تام ماحدث بصدد استدعاء سليمان نيازى باشا ، وتعيين الجنرال هكس قائداً عاما لجيش السودان ، وتفويضه سلطة التصرف حسبما يهوى ويشاء . وهى أيضاً تثبت بكيفية قاطعة تدخل قنصل بريطانيا العام فى هذه المسألة ، وتبين كيف استغل هذا القنصل ما لمركزه من نفوذ وجاه فى بلوغ مآربه .

واليك بعضاً من هذه البرقيات وهى التى لها علاقة بتلك المسألة :

ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سير .ا. مالت (١)

الخرطوم فى ١٣ مارس سنة ١٨٨٣

إن الحاجة ماسة كثيراً للحصول على قرار من مصر يبين فيه بدقة مركز الحكمدار الذى تعين حديثاً ومركز عبد القادر باشا . فالآن يسود الادارة ارتباك شديد وفقدان للثقة الى أقصى حد مع رواج فى سوق الدسائس حتى ليرتج عليّ إذا ألقى عليّ هذا السؤال : هل الانتصاران اللذان أحرزناهما على الثوار يجزيان عن الفوضى الضاربة بجرانها بين ظهرانينا بسبب سفر عبد القادر باشا قبل مجيء خلفه ؟ فأرجوكم عمل مايلزم لارسال أمر حاسم فى هذا الموضوع ، إذ أرانى والحالة هذه مكتوف اليدين لا أستطيع أن أجد معاونة فعلية ولا أظفر بمعلومات وافية .

وتنوى الحكومة أن تعين هنا حاكما جديداً ليقبض على السلطتين المدنية والعسكرية ويكون خلفا لعبد القادر باشا وسليمان

نيـازى باشـا . وهـذه المشروعات فشلت فشلا تاما بسبب سـفر عبد القادر باشا . ومازالت مصالح السلطتين المذكورتين تتداولها نفس الأيدى التى كانت قابضـة عليها . ووقع الحاكم الجـديد فى الارتباك بسبب مركزه الشـاذ المزعزع . فالسيادة القديمة لاتزال قائمة ولـكن لا وجـود لسلطتها فى الخرطوم . وقـد أطلعنى علاء الدين باشا أمس فقط على برقية يطلب منا فيها ابداء الرأى فى أيهما أفضل : ايقـاف سير الحركات الحربية التى قام بها عبد القادر باشـا أم الانتظـار حتى تنتهي . وقـد فوض علاء الدين باشـا لى الأمر وقال إنه ينفذ ما أرتئيه صوابا ، ولـكن أرى أنى لا أملك الفصل فى هذه القضية وأن للحكومة وحدها حق النظر فى الموقف الحالى واصدار أوامرها ؟

* * *

ولـكن الحالة لم تبق معلقة مـدة طويلة . فقد تولى هـكس باشا ، كما سيظهر ، حل هـذا المشكل بنفسه ، ولم يصبر حتى تأتيه الأوامر التى الح فى طلبها فأقام نفسه حاكما بأمره ، واحتفظ بهـذا المركز طول الوقت الذى قضاه فى السودان فانه بعد ما حل بالخرطوم فى ٢ مارس وأرسل البرقية السالفة فى ١٣ منه ، لم يلبث أكثر من

ستة أيام ،أى التاسع عشر من هذا الشهر نفسه حتى أرسل البرقية الآتية الى إرل دوفرن (الكتاب الأزرق الانكليزى عن مصر سنة ١٨٨٣ ج ١٣ ، قطعة رقم ٢ ملحق رقم ٣٣ . وها هى ، —

الخرطوم فى ١٩ مارس سنة ١٨٨٣

حملت علاء الدين باشا على أن يعلن نفسه حاكما طبقاً للأمر الذى صدر قبل مجيئي الى هنا . وسأجرى الآن الحركة التى تدعو الضرورة إليها من تغيير فى الضباط وتبديل بينهم ؟

* * *

ونذكر للقارىء فيما يلي بقية البرقيات الملحقة بالرسالة السالفة رقم ١٩٧ :

ملحق رقم ١٩٧ — من سير .إ. مالت الى الجنرال هكس

(٢)

القاهرة فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٣

تسلمت برقيتكم المؤرخة فى ١٣ من الشهر الجارى . ويقول شريف باشا إنه أصدر الاوامر بألا تجرى أية حركة حربية إلا بعد مشورتكم ورضاكم وان العمل بهذه الاوامر يحصر القيادة فى شخصكم بالفعل . فاذا اتصل به من جنابكم أن أوامره لم تنفذ فهو لا يتأخر

عن تكرارها ولكنه لا يوافق على تعيينكم قائداً عاما ، لأن الثورة دينية . وينشأ عن تقليد هذا المنصب لمسيحي هياج الخواطر واثارة روح التعصب ؟

ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سير . ا . مالت

(٤)

الخرطوم في ٣١ مايو سنة ١٨٨٣

وردت برقيتكم وانى لأدرك تمام الادراك السبب الذى من أجله لم يسمح بتعييني قائداً عاما وغاية ما أريده هو أن يخطر سليمان باشا بأن اوامرى يجب أن تنفذ فلقد وقف في وجهي سداً منيعاً وقاسيت المشاق والمحن فى سبيل تنفيذ ما وضعته من ترتيبات وتدابير ، واكثرها أغفل ولم ينفذ . ولا أظن أن الاوامر التى أرسلت اليه من نظارة الجهادية كانت صريحة بالقدر الكافي ولذا لاقيت مصاعب ضقت بها ذرعا . وسأعد تقريراً بما يلزم وارسله اليكم ؟

ملحق رقم ١٩٧ — من سير . إ . مالت الى الجنرال هكس

(٩)

القاهرة في ٢٢ يوليه سنة ١٨٨٣

أبلغت شريف باشا ما جاء في البرقيتين الواردتين منكم المؤرختين في

٢٨ من الشهر الماضى ، وما جاء في البرقية المرسلة منكم الى الجنرال بيكر المؤرخة فى ١٦ الجارى . وأتوقع أن أتوصل الى استدعاء سليمان باشا أو إكراهه على الخضوع والطاعة ؟

ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سير . إ . مالت

(١٠)

الخرطوم في ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٣

أرسلت اليوم الى ديوان الجهادية استقالتى من منصبي بجيش السودان . ولقد فعلت ذلك وأنا متأسف ولكنى لا أستطيع القيام بأعباء حملة أخرى تحت هذه الظروف الشبيهة بالظروف التي أحاطت بالحملة الاخيرة . ويقول لي سليمان باشا إنه لا يفهم من برقية رئيس مجلس النظار المؤرخة في ١٤ يوليه أنه ملزم بتنفيذ آرائي فيما يختص بنظام أو كيفية زحف أو هجوم الجيش الذى يستعد الا ن للتقدم نحو كردفان ما لم يوافق هو عليها . وهو بذلك يقول في الواقع إنه يفعل عكس تعليماتى إذا نفذ آرائي وكانت غير متفقة مع آرائه . وحيث إن آرائي في الحملة الاخيرة كانت تناقض آراءه مناقضة شديدة فستكون آراؤنا أشد تناقضاً في حملة كردفان . فلست بمستطيع تجاه

ذلك إلا أن استقيل . وقد حدث في الأيام القلائل الأخيرة أنه في مناسبتين هامتين أهملت وجهات نظرى .

واني لأرجو أن يعرض الجنرال بيكر على سمو الخديو أمر استقالتى وأن يؤكد له أسفي لهذه الضرورة . وأبرقوا إليّ بالرد ؟

ملحق رقم ١٩٧ — من سير . إ . مالت الى الجنرال هكس

(١١)

القاهرة في ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٣

لقد تقرر استدعاء سليمان باشا حالما يقع الاختيار على حاكم جديد فأرجو ألا تبوحوا بهذا القرار حتى يعلن رسمياً . واني آمل أنكم ستجدون بعد إتمام هذا الامر سهولة في عملكم كما تجدون طريقكم خلوا من العراقيل والعقبات . وسيكون علاء الدين قائداً اسمياً .

ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سير . إ . مالت

(١٢)

القاهرة في ٢٧ يوليه سنة ١٨٨٣

وصلت اليّ اليوم برقيتكم المؤرخة في ٢٣ الجارى . ولكني

أحسب أنكم لا تشددون في طلب قبول استقالتكم بعد ما تقرر استدعاء سليمان باشا كما ذكرت لكم فى برقيتى المؤرخة في ٢٣ الجارى التى أبرقت بها اليكم خصيصاً لتكونوا على علم بذلك ؟

ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سير. ا. مالت

(١٤)

الخرطوم في ٣١ يوليه سنة ١٨٨٣

وصلت إلى برقيتكم المؤرخة في ٢٧ يوليه . ولست أصر في هذه الحال على استقالتى . ولكن أرجو العفو عن تساؤلي هل أنا مصيب إذا استنتجت مما تقرر أنى سأكون في مأمن من العراقيل وأن أعمالي المقبلة لن تقف دونها الحوائل ؟ ورجائى اليكم أن تلحوا في إرسال هذا القرار الي هنا بالبرق . والأمور في الخرطوم في حالة جمود تام . وان ما أتمناه أن تتحسن الأحوال بعد عودة علاء الدين باشا . وقد ارتفع النيل كثيراً وسبب ذلك بطئاً كبيراً في نقل المؤن والأسلحة ولذا أصبحت أتوقع تأخيرا عظيما في موعد سفر الحملة إلى كردفان ؟

ملحق رقم ١٩٧ — من سير . إ . مالت الى الجنرال هكس

(١٥)

القاهرة في ٢ أغسطس سنة ١٨٨٣

أبلغني شريف باشا أنه تلقى من ديوان الجهادية كتاب استقالتكم ولكنه يظن أنكم قدمتموه قبل أن يصل اليكم نبأ القرار باستدعاء سليمان باشا ولذا لا يرى مسوغا للرد عليكم .

فهل لى أن أخبر سعادته بأنه مصيب فى ظنه ؟ وقد أرسلت إلى الخرطوم بالبرق الأوامر بالتغييرات الجديدة ؟

ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سير . ا . مالت

(١٦)

الخرطوم فى ٣ أغسطس سنة ١٨٨٣

اطلعت على البرقية الواردة من الديوان الخديوى إلى حكمدار السودان العام ، وقد جاء فيها بعد النطق بتعيينه أيضاً قائداً للجيش :

« نود أن يسود الاتحاد والوئام علاقاتكم مع الجنرال هكس باشا

بحيث يكون بعونه تعالى وببركة هذا التعاون ... الخ ... » .
ومعنى هذا أن أبقى فى موقفى الذى كنت فيه قبلا . وإنى لا أظن أن علاء الدين باشا ينوى إقامة العراقيل فى طريقى . ولكن تجاربى وخبرتى فى الحملة الاخيرة أرتنى رأى العين أن أتحاشى التورط فى القيام بحملة أخرى تحت نفس الظروف التى سلفت . أما العامل الدينى فى الثوار فقد اختفى فى هذه الأيام ولا يزال متواريا إلى الآن حتى صرت أحسب أن ليس هناك أى خطر فى تنصيبى قائدا عاما . وسأجعل نصب عينى أن انتفع باستمرار بما يسديه الي علاء الدين باشا من المعونة وبمعارفه للبلاد وأهلها . وأمنيتي أن يرافق الحملة على أن أتولى فيها قيادة الأمور الحربية . واذا تم ذلك لزم أن أحصل على رتبة أرقى من رتبتى الحالية ؟

ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سير. إ . مالت

(١٨)

الخرطوم فى ١٥ أغسطس سنة ١٨٨٣

أرجو إبلاغ شريف باشا أنى أرسلت كتاب استقالتى قبل

أن أعلم بقرار استدعاء سليمان باشا . أما علاء الدين باشا فرجل من طراز آخر بالكلية ٩

ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سير ا . مالت

الخرطوم فى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٣

تلقى الحاكم العام برقية فحواها أن سمو الخديو عينني قائداً عاماً للقوات هنا . وهذا أفضل فيما اظن . أما من حيث الشعور الديني فلا إخال أن هناك أى خوف من إثارة روح التعصب . فالمديريتان اللتان يسودهما أحسن الأمن والنظام وهما دارفور وبحر الغزال حاكم الأولى رجل نمسوى وحاكم الأخرى انكليزى .

وأما علاقتى مع علاء الدين باشا فعلى أحسن ما يرام ٩

الخلاصـــــــــــة

ومجمل هذا الباب أن السودان كان قبـل الثورة المهدية جزءاً متمما لمصر غير منفصل عنها . ولما قامت هذه الثورة وكان ذلك قبل الاحتلال البريطانى لمصر أصـابت فى بداية الأمر بعض النجاح ، ولكن لم تلبث هذه الحال بعد تعيين عبد القادر حلمي باشا حكمدارا عاما للسودان أن انقلبت وكبح هـذا الجندى القدير جماح الثائرين تماما بالقوات المحلية وحدها . ولو كان أمد بال ١٥٠٠٠ جندى التى أمد بها هكس باشا لقضى على الثورة قضاء محققاً .

وكانت خطة عبـد القادر باشا تنحصر فى أن يرابط هو وجيوشه على النيل الأبيض بعد تخليص المنطقة التي فى شرقيه من الثوار وتوطيد الأمن فى ربوعها ، ويدع المهدى وجموعه في مديرية كردفان الصحراوية ، ومرور الزمن على انحصارهم فيهـا خـير كفيل للقضاء على المهدى وأتباعه . وهـذا ما رآه سلاطين باشا والكولونيل استوارت الذى درس أحوال السودان جيداً . غير أنه لسوء الحظ أهملت هذه الخطة ولم يعمل بها .

ثم جاء الاحتلال الانكليزى واستدعى عبد القـادر باشا من السودان . وهذا تدبير غير حكيم ولم تقدم عليه مصر من نفسها ؛ لأن هذا الضابط أحد أبنائها العاملين وانتصر على الثوار وكان ساعياً فى انتشالها من شدة من أعظم الشدائد التى لاقتها فى ادوار حياتها . فليس من المعقول أو الجائز أبداً أن تكون مصر أقدمت على استدعائه دون إكراهها على ذلك إكراهاً . وسبب ذلك ليس بخاف ولا يحتـاج الى بحث وعناء . فقـد وقع الاحتلال الانكليزى وحصر جميع المنـاصب الخطيرة فى قبضة الانكليز . فكان عليه أن يسلم قيادة جيش السودان الى ضابط انكليزى يعاونه فى عمله ضباط آخرون انكليز . ولما كان الحمـاس الدينى هو الذى أثار الثورة فقـد رؤى من الحـكمة أن لا يعين رسمياً قائد نصرانى على رأس جيش السودان ، وأن يعين لهذا المنصب اسمياً ضابط مسلم ضعيف الارادة حتى يكون الأول القائد الفعلى وتكون كلمته النافذة وأمره المتبع المطاع .

ولما كان منصب كهذا لا يقبله بالطبع رجل قوى الشكيمة كعبد القادر باشا فقد استدعي وعين مكانه سليمان نيازى باشا وهو رجل طاعن فى السن واهن الارادة والعزم . على أن الامور لم تجر على ما كان يرام ويشتهى حتى بقيادة هذا الشيخ الاسمية . واقتضت

الضرورة أن تدخل المسألة في دور الاضطرار لا الاختيار . وكان لا مفر من تعيين ضابط بريطانى على رأس جيش السودان فأسند هذا المنصب الى هكس باشا .

فاذا كانت مصلحة مصر كما يقول الانكليز في حاجة الى سيطرة ضباط بريطانيين على هذا الجيش فلم لم تبد هذه الحاجة قبل احتلالهم لها ؟

هذا ، ومن يتصفح الوثائق الرسمية التى ذكرناها آنفاً نقلا عن كتاب الحكومة البريطانية الازرق يتجلى له الدور الذى لعبه قنصل بريطانيا العام فى مصر بصفة غير رسمية محاولا بقوة نفوذه وتدخله جعل يد هكس باشا فيما قل وجل فوق كل يد فى السودان

أما أن هكس باشا كان صاحب الحكم المطلق فهذا تدل عليه تصرفاته التى بلغت حتى تنصيبه الحكمداريين الذين كانوا رؤساءه فى وظائفهم بدون أن ينتظر أوامر الحكومة المركزية . وأما وقوع المسئولية عليه فى حملته المشئومة فذلك ثابت من البرقية التى أرسلها سير ا . مالت الى إرل جرانفيل (الكتاب الازرق الانكليزى عن مصر عام ١٨٨٤ ج ١٢) حيث يقول فيها سير ا . مالت :

« وكان مرادي أن يعلم أنه (أى هكس باشا) مطلق اليد

حر التصرف لا مسيطر عليه فى الطريق التي يختار أن يسلكها، وأنه تقع على عاتقه وحده تبعة أعماله من أولها الى آخرها . ولو أنه أشار على الحكومة المصرية بعد تنصيبه قائداً عاما بضرورة العدول عن حملة الأبيض فيقيني أنها كانت تنصت لرأيه وتعمل به » .

ومن الثابت أيضاً أن هكس باشا كان معترفاً بأن القوة التى كانت تحت إمرته فيها حد الكفاية كما يتضح ذلك من البرقية التى أرسلها الى الجنرال بيكر من الخرطوم فى ١٨ يونيه سنة ١٨٨٣ (راجع الكتاب الأزرق الانكليزى عن مصر عام ١٨٨٣ ج ٢٢ ، الملحق رقم ١ للبرقية رقم ٥٠) . فقد اعترف فيها بأنه مستعد للقيام بالحملة بالقوة التى لديه وبأنه لا يرى احتمالا لوقوع أية نكبة . ولو كان من جهة أخرى معارضاً فى إرسال تلك الحملة لكان بلا ريب قدم استقالته لا سيما انه فعل ذلك عند ما أراد الحصول على القيادة العليا .

نعم إن هكس باشا وضباطه البريطانيين كانت لهم دراية بمهنتهم العسكرية لكنهم كانوا يجهلون احوال البلاد وطبيعة أرضها جهلا تاما . وقد ساق الجنرال هكس باشا جيشه فى فيافى كردفان مخالفاً بذلك الآراء السديدة التى أبداها الرجال العارفون باحوال تلك الجهات مثل عبد القادر باشا والكولونيل استوارت فأهلك جيشه وهلك هو معه .

وقد وصف سير ريجنالد ونجت وهو الجنرال الأكثر دراية بشؤون السودان حملة كردفان بأنها « ضرب من الجنون » .

سبحان الله !! ومن المسئول عن عواقب هذا الضرب من الجنون أمصر التى أكرهت على اتباع مشورة أمليت عليها ، أم الانكليز الذين أملوا عليها هذه المشورة ؟!

فيتضح جلياً مما تقدم أن قنصل بريطانيا العام كان يضغط على الحكومة المصرية وهذا يفيد مصادقة الحكومة البريطانية على هذه الحملة المشئومة وإلا كانت أشارت بقبول استقالة هكس باشا. ومن هذا المسلك يبدو تورط الحكومة البريطانية فى سياسة متناقضة فقد كانت من البداية الى النهاية تتنصل من تبعة الأعمال الحربية فى السودان مع أنها كانت في الوقت ذاته موافقة بطريق غير مباشر على حملة كردفان .

(٣)

تصريح إرل جرانفيل

من الواضح البين أن تصريح إرل جرانفيل الذائع الشهرة قد جاء بعد نكبة هكس باشا . وهاك نصه الذى عربناه من الكتاب الأزرق الانكليزى عن مصر عام ١٨٨٤ ج ١ ص ١٧٦ : —

رقم ٢١٠ — من إرل جرانفيل الى سير .إ. بارنج

وزارة الخارجية فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤

سيدى

لقد ذكرتم فى برقيتكم المؤرخة فى ٢٢ من الشهر الماضي أنه فى حالة تشبث حكومة صاحبة الجلالة الملكة بطلب إخلاء السودان ، لا تقبل حكومة الخديو حسب رأيكم تنفيذ هذه السياسة .

وأكاد لا أرى حاجة الى الافضاء اليكم بأنه من الضرورى فى

المسائل الخطيرة التى تستهدف فيها إدارة مصر وسلامتها للخطر ، أن تتأكد حكومة صاحبة الجلالة الملكة طول مدة احتلال الجنود الانكليزية للبلاد احتلالا وقتياً من وجوب اتباع نصائحها التى ترى من واجبها بعد مراعاة آراء الحكومة المصرية مراعاة تامة أن تتقدم باسدائها الى الخديو .

ويتعين أن يكون الوزراء المصريون والمديرون على بينة من أن التبعة الملقاة الآن على عاتق انجلترا تضطر حكومة صاحبة الجلالة الملكة أن تصر على اتباع السياسة التى تراها . ومن الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل من لا يسير وفقاً لهذه السياسة من أولئك الوزراء والمديرين .

وإن حكومة جلالة الملكة لواثقة من أنه إذا اقتضت الضرورة استبدال أحد الوزراء فهناك من المصرين سواء الذين شغلوا منهم منصب الوزير والذين شغلوا مناصب أقل درجة من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التى قد يصدرها اليهم الخديو بناء على نصائح حكومة جلالة الملكة .

ويمكنكم فى كل ما تريدون توجيهه من التبليغات لتنفيذ ما سبق

من الآراء أن تعتمدوا على مؤازرة حكومة جلالة الملكة لكم المؤازرة كلها .

وانى لكم . . . الخ . . . ؟

الامضاء

جرانفيل

* * *

وهذا التصريح مع كونه قد صدر بعد نكبة هكس باشا يبرهن بكل جلاء من نص عباراته على أن المبادىء المبينة فيه ، وهى أن الحكومة البريطانية قد أخذت على عاتقها مسئولية كل ما يجرى في مصر ، وأن كل أمر يصدر عنها فى شكل نصيحة يكون واجب الاتباع ، قد أفضت بطريقة واضحة جلية الى وضع مصر تحت الوصاية البريطانية . وذلك ليس من تاريخ هذا التصريح فقط بل من الوقت الذى حدث فيه الاحتلال البريطانى . ومن ثم فمسئوليتها منذ هذا التاريخ عن كل ما حدث في البلاد من خير أو شر كمسئولية الوصى نحو القاصر الموضوع تحت وصايته حالا بحال . فسواء أكان هذا التصريح صدر قبل نكبة هكس المشئومة أم بعدها فتلك نقطة لا أهمية لها مطلقاً مادامت هذه المبادىء كانت

معمولا بها فى الخفاء . والحكومة البريطانية تبقى مسئوليتها كما كانت عن تعيين هكس باشا وعن ضياع السودان .

وهناك تصريحاً آخر صرح به عضو آخر من أعضاء الوزارة البريطانيـة فى ذلك الوقت وهـو اللورد هارنجتن Lord Hartington وزير الحربية . وهذا التصريح يؤيد تصريح اللورد جرانفيل فى نفس هذا الموضوع تأييداً تاما ، وقد أذاعته شركة روتر في برقية منها بعد ظهور التصريح الأول بوقت قصير : —

لندن في ١١ مارس سنة ١٨٨٤ .

« أفاض لورد هارنجتن بصفة خاصة فى غضون تصريحه الأخير عن موضوع السودان فى بيان أهمية الاحتفاظ بموانىء البحر الأحمر منعاً لاحتلالهـا بأية دولة أخرى . ثم قال الوزير عقب ذلك : إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة تظل فى مصر الى أن تقوم فى البلاد حكومة على أسس راسخة وأركان ثابتة ، وانها تقبل المسئولية في المسائل الرئيسية في السياسة المصرية مدة الاحتلال » . اه

وهـذا التصريح لا يؤيد فقط تصريح إرل جرانفيل بل يعزز المبدأ المقرر فيـه ، ويثبت بصورة جلية أن الحـكومة البريطانيـة أخذت على عاتقهـا مسئولية المسائل الأساسية فى السياسة المصرية

طول مدة الاحتلال أى من أوله وليس بعد نكبة هكس باشا فقط .

وبما أن تقرير قبول هذه المسئولية قد حدث بمناسبة أسئلة توجهت بصدد السودان فيترتب على ذلك أن يكون السودان داخلا ضمن المسائل الأساسية فى السياسة المصرية التى تكفلت انجلترا أن تتحمل مسئوليتها والتى تشمل حتما ضياع السودان .

وطول المدة التى أبدت فيها الحكومة المصرية تساهلا وامتثالا للأخذ بمشورات انجلترا أو بعبارة صحيحة بأوامرها غير الرسمية ، لم تكن هناك حاجة لابداء هذا التصريح بهذه الطريقة المكشوفة .وعمل كهذا لا يتحتم صدوره إلا عند اشتداد المعارضة كما حدث فى الحالة التى أفضت الى استقالة شريف باشا بسبب رفضه التخلي عن السودان .

ونظن أن الحكومة الانكليزية كانت تفضل بكل تأكيد أن لا تحملها الظروف الى ابداء هذا التصريح بل كانت تؤثر أن تقف عند حد الطريقة الهينة اللينة التى اتبعتها وهى بقاء مصر مصغية بسهولة الى مشوراتها . فهذا كان يسخر لها الوسيلة للافلات من المسئولية واجتنابها كما حدث في الحالة التى تشغل الآن بالنا وذلك بادعائها أن ليس لها يد في المسألة وأنها كانت تعطي نصائح فقط ولكنها اضطرت تجاه المعارضة الشديدة أن تكشر عن نابها لتقصى الوزراء الذين أظهروا عناداً .

وهذه الحالة ما زالت قائمة الى الآن رغم استقلال مصر المزيف الذى منح لها بموجب تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهذا شىء ثابت من نصوص التصريح ذاته . واليك هذا التصريح نقلا عن جريدة الوقائع المصرية العدد ٢٠ بتاريخ يوم الثلاثاء ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، المجلد الأول ، وقد نشر نصه الانكليزى في الكتاب الازرق عن مصر عام ١٩٢٢ ج ١ :—

تصريح لمصر

« بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التى جاهرت بها ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ،

فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .

٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراآت التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل

على جميع ساكني مصر تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٣ — الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

ا — تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية في مصر .

ب — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبي بالذات أو بالواسطة .

حـ — حماية المصالح الأجنبية في مصر وحماية الأقليات .

د — السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن » . اهـ

ويؤيد أيضاً الاحتفاظ بهذه الحالة ، المنشور العمومى الذى أرسلته حكومة صاحب الجلالة البريطانية الى جميع سفرائها ، وها هو معرب نصه الانكليزى المنشور في الكتاب الأزرق عام ١٩٢٢ ج ٢ : —

وزارة الخارجية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢

سيدى

لقد قررت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بموافقة مجلس العموم انهاء الحماية التى فرضت على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ والاعتراف بها كدولة مستقلة ذات سيادة . وعند اعلان هذا القرار للحكومة التى أنتم معتمدون لديها يجب أن تبلغوها ما يأتى : —

لما أضحى سلم مصر ورفاهيتها مهدداً بسبب تدخل تركيا حليفة دول الوسط في الحرب الكبرى فى شهر ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وضعت حكومة جلالة الملك البريطانية حداً لسيادة تركيا على مصر ، وأخذت هذا البلد تحت حمايتها وصرحت بأنه أمسى فى كنفها .

ولقد تغيرت الأحوال الآن وخرجت مصر من الحرب رافهة سليمة فقررت حكومة صاحب الجلالة بعد إمعان كبير وطبقاً لسياستها التقليدية أن تضع حداً لحمايتها بتصريح اعترفت فيه بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة . وذلك مع الاحتفاظ ببعض المسائل المرتبطة بمصالح الامبراطورية البريطانية والتزاماتها ارتباطاً وثيقاً . أما هذه المسائل فستسوى باتفاقيات قادمة بين مصر والامبراطورية . ومن

الآن الى أن يتم عقد هذه الاتفاقيات تظل هذه المسائل باقية على حالتها الراهنة بدون تغيير .

وللحكومة المصرية الحق في أن تؤسس وزارة للخارجية وتمهد بهذه الكيفية السبيل لتمثيل مصر السياسي والقنصلي في الخارج .

ولا تتولى بريطانيا العظمى في المستقبل حماية المصريين في الخارج اللهم إلا إذا رغبت الحكومة المصرية منح هذه الحماية والى ان يتم تمثيل مصر في البلد الذى ترى لها فيه مصلحة .

وانتهاء الحماية البريطانيــة على مصر لا يستوجب مع ذلك أى تغيير في الحالة الراهنــة فيما يختص بالمركز الذى تشغله الدول الاخرى في مصر .

إن خير مصر وسلامتها ضروريان لسلام الامبراطورية البريطانية وأمانها وهى من أجل ذلك تعتبر من مصلحتها الجوهرية أن تحافظ على العلاقات الخاصة التي بينهــا وبين مصر المعترف بها من الدول الأخرى منذ زمن طويل . وهــذه العلاقات الخاصــة التي ترى بريطانيا أنها مصلحة حيوية لها محددة في التصريح المعترف فيه بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة .

ولقــد أقرت حكومة صاحب الجلالة هــذه العلائق كمسألة

مرتبطة بها حقوق الامبراطورية البريطانية ومصالحها ارتباطاً حيوياً وثيقاً وهى لا تسمح لأية دولة أن تفتح بابها أو المناقشة فيها . وترى بناء على هذا المبدأ أن كل محاولة من جانب أى دولة يقصد بها التدخل فى شؤون مصر تعد عملا عدائياً .

وستعتبر كل تعد على أرض مصر عملا يجب مقابلته وصده بكل الوسائل التى لديها .

وانى لكم . . . الخ . . . ؟

الامضاء

كرزن أف كدلستون



الخلاصـــــــــــة

ومما تقدم ذكره من الوثائق في هذا الباب يتبين بوضوح وجلاء أن الحكومة البريطانية وضعت مصر تحت وصايتها منذ اليوم الأول لاحتلالها بالجنود البريطانية وصارت مصر أمامها بمنزلة القاصر أمام الوصي واستمرت هذه الحال في هـذا المجرى الى اليوم .

واذا سأل سائل : هل مصر تستحق ذلك أو لا ؟ فالجواب على ذلك أن هذه مسألة أخرى ليست لها علاقة ما بالحالة التى نعالجها والشيء الوحيد الذى يجب أن نثبته من هذه الحالة هو أنه لما كانت مصر قد وضعتها انكلترا حيالها في مركز القاصر المحجور عليه فكل اتفاقيـة تعقـد بينهما تكون لاغية ولا قيمة لها مطلقاً ، كما هو الحال في أى اتفاقية من هذا النوع بين وصى وقاصر موضوع تحت وصايته سواء بسواء وللأسباب عينها التى تبطل مثل هذه الاتفاقية لأنها تمنح الأول فوائد تلحق اضراراً بالأخير .

وبناء على ذلك تكون اتفاقية السودان التى عقدت بين مصر وانجلترا في ١٩ ينـاير سنة ١٨٩٩ باطـلة ولا قيمة لهـا للأسباب التى ذكرناها .

(٤)

استعادة السودان

أطلق الانكليز على استعادة السودان اسم الفتح لحاجة في ذات أنفسهم ، وذلك كما يقول الفرنسيون « لاستكمال مستندات الدعوى » . وغرضهم من ذلك أن يتخذوا من هذه التسمية متكأ يستندون عليه لاغتصاب ما ليس حقاً لهم . ولكن بما أن السودان ما برح جزءا لا يتجزأ من مصر التى انجلت عنه بسبب ضغطهم عليها لكى تخليه فان اطلاق اسم الفتح على استعادته هو كما يقول أيضاً الفرنسيون « اذا كانت العلة غير موجودة فكيف يكون المعلول موجوداً » ، أى ليس فى الحقيقة ما يبرر هذه التسمية . ولهذا يكون قولنا « استعادة السودان » هو الصواب ، ويكون لفظ « فتح السودان » في غير محله لأن اللفظ الأول ينطبق على معنى ما حصل .

ولقد تكفلت الدوائر الرسمية باعداد حملة لاستعادة السودان بقصد إنقاذ كسلا ونجدة الايطاليين المحتلين لها من التضييق الذى شدده

عليهم الدراويش. أما السبب الحقيقى فقد كان ذلك الخبر الذى وصل فى ذلك الحين الى علم الحكومة البريطانية وهو أن حملة مارشان Marchand Expedition قد تحركت ووجهتها النيل كى تحتل إحدى النقط الواقعة عليه . ولولا هذا السبب ما قام أولو الأمر بهذه الحملة . ويغلب على ظننا أن الحكومة البريطانية التى استولت على أوغندة والقسم الجنوبى من مديرية خط الاستواء المصرية كانت تروم الانتظار ثم تفتح السودان من الجنوب بالتدريج وبذلك تضع مصر أمام أمر واقع وتحتفظ بهذه البلاد على انها كانت قطراً مهجوراً حازته بحق الفتح .

وهذا القول هو عين ما كانت تحتج به الحكومة الفرنسية على الحكومة البريطانية بعد احتلال فاشودة .

وعلاوة على ذلك فان الحكومة البريطانية قد نظمت حملة في أوغندة بقيادة الميجر مكدونالد Major Macdonald كى تتقدم من الجنوب وتعجل في السير حتى تسبق حملة مارشان وتصل قبلها الى فاشودة . ولكن منعها عن انجاز مهمتها هذه تمرد الجنود السودانيين الذين كانوا يكونون جزءا من هذه الحملة ولو كانت عسكرت في فاشودة قبل احتلال الفرنسيين لها لكانت الحكومة البريطانية وضعت يدها يقينا على جميع الأراضى الواقعة من الجنوب

والتى تنتهى شمالا بفاشودة واعتبرتها كقطر ظفرت به وأحرزته بحق الفتح ، ولكن السودان الانجليزى المصرى وقف عند نقطة فاشودة .

ولقد أرغمت الظروف الحكومة البريطانية على القيام بالحملتين المذكورتين من الشمال ومن الجنوب فكانت فى كلتيهما مدفوعة الى العمل لا عن رضاء ولا عن اختيار.

ويؤيدنا فى هذا الرأى ما جاء في المادة الأولى من متن الاتفاقية الانكليزية المصرية المعقودة بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ،وهذا نص المادة الأولى منها : —

المادة الاولى

تطلق لفظة السودان على جميع الأراضى الواقعة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا — الأراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو

ثانياً — الأراضى التى كانت تحت إدارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودان الأخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو

ثالثاً — الأراضي التي قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

وبناء على نص هذه المادة تكون الأراضي السودانية الداخلة تحت شروط الاتفاقية الانكليزية المصرية ، محصورة في الحالات الثلاث المتقدمة ؛ إلا أن هناك حالة رابعة ، وهي الأهم ، لم تدخل في نطاق هذه الاتفاقية . تلك هي الأراضي المحتلة بالجنود البريطانية وحدها ، والتي كانت تابعة لنا مثل القسم الجنوبي من مديرية خط الاستواء القديمة ، ومنطقة البحيرات العظمى ، التي في النية بناء خزانات ضخمة عليها لخزن المياه .

وقد أهملت الحكومة الانكليزية ذكر هذه الحالة عن قصد حتى تستطيع فيما بعد أن تقول كما تجاهر الآن ؛ إن هذه الأراضي أراضي بريطانية فتستبقيها في قبضة يدها . وقد قبل وزراؤنا في ذلك الوقت هذه الحال بوداعة وبدون أي اعتراض منهم . وفي اعتقادنا أنهم ما فعلوا ذلك إلا عن بساطة أو عن رغبة شديدة في البقاء في مناصبهم .

ولقد اعترف جميع الساسة البريطانيين في كل الأوقات السالفة بحقوق مصر الكاملة في السودان الى يوم ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، وهو تاريخ عقد الاشتراك بحق الفتح بين مصر وانجلترا . وهاك بعض شذرات من أهم أقوالهم في هذا الصدد : —

جاء فى الجزء الثانى من الكتاب الأزرق عن مصر لعام ١٨٩٨ م .
فى المراسلات المتبادلة مع الحكومة الفرنسية حول وادى النيل الأعلى ، رسالة مرقومة بالرقم (١٠) ، أرسلها سير . إ . مونسن Sir E. Monson من باريس فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ الى مركيز سلسبرى Marquis of Salisbury . ونحن نقتطف لك منها ما يأتى :—

« إن حكومة صاحبة الجلالة الملكة لا تسلم بتاتاً فى بقائه — أى فى بقاء مارشان — هناك — أى فى فاشودة — ولا توافق على التخلى عن حق مصر باستعادة جميع البلاد التى كانت خاضعة مؤخراً لحكم الخليفة ، والتى كانت قبل ذلك جزءاً من أراضيها » . اهـ

وجاء فى الصفحة رقم (٩) من المراسلات السابقة ، رسالة مرقومة بالرقم (١٣) ، أرسلها مستر . رد Mr. Rodd من القاهرة فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٩٨ الى مركيز سلسبرى . ونحن نقتطف لك منها فيما يلى فقرة من برقية أرسلها السردار سير هربرت كتشنر Sirdar Sir Herbert Kitchener الى مستر . رد المذكور :—

« لقد احتججت بكل ما أوتيت من قوة على احتلال مارشان وفرقته لفاشودة وعلى رفعه العلم الفرنسى على أملاك سمو الخديو . فقال مارشان رداً على احتجاجي إنه تلقى أوامر مشددة باحتلال هذا

البلد ورفع العلم الفرنسى فوق مبانى الحكومة المصرية في فاشودة. ثم أضاف الى ذلك — أنه لا يمكن أن يرتد عن هذه الناحية إلا بعد أن تأتيه أوامر حكومته التى يتوقع عدم تأخرها.

فسألته عندئذ إذا كان مستعداً أن يقاوم رفع العلم المصرى فوق فاشودة ما دام من المسلم به أن القوة التى ترافقنى أكبر من قوته. فتردد برهة ثم أجاب بأنه لا يستطيع المقاومة. ووقتئذ رفع العلم المصرى على مسافة ٥٠٠ ياردة تقريباً جنوب العلم الفرنسى فوق برج خرب ضمن الاستحكامات المصرية القديمة يشرف على الطريق الوحيد الموصل الى داخلية البلاد من مركز الفرنسيين » . اهـ

وجاء أيضاً فى المراسلات الآنفة بالصفحة رقم ١١ ضمن رسالة مرقومة بالرقم ١٩ أرسلها سير . إ . مونسن من باريس فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٩٨ الى مركيز سلسبرى :—

« لقد أوضحت له — أى لوزير خارجية فرنسا — أن برقية سيادتكم المؤرخة في ١٩ الجارى والتى أبلغتها اليه فى حينها، يستفاد منها أن حكومة جلالة الملكة تعتبر حقوق مصر فى فاشودة لا تحتمل أية مناقشة » . اهـ

وجاء في هذه المراسلات بالصفحة رقم ١٨ ضمن الرسالة رقم ٣،

العبارة الآتية ، وهى مقتبسة من خطبة ألقاها سير إ . غراى Sir E. Grey فى مجلس النواب البريطانى بتاريخ ٢٨ مارس ١٨٩٥ :—

« وهناك غير ذلك مسألة مطالب مصر . فوقف انجلترا أمام مصر موقف خاص يشبه موقف أمين أو مؤتمن على وديعة . وهذا فيما يختص بحفظ مصالحها . وهذه المطالب لم نؤيدها نحن فقط بل أيدتها أخيراً حكومة فرنسا كذلك » . اه

وجاء أيضا فى هذه المراسلات بالصفحة رقم ١٨ ضمن الرسالة رقم ٤ التى أرسلها إرل كمبرلى Earl of Kimberly في أول ابريل سنة ١٨٩٥ الى مركيز دوفرين Marquis of Dufferin بوزارة الخارجية البريطانية :—

« وانى أنبهه أيضا — أى بارون كورسيل Baron de Courcel السفير الفرنسى الى أننا صرحنا بكيفية جلية بعدم جهلنا مطالب مصر ، وأكدنا للحكومة الفرنسية أنه اذا استطاعت مصر ان تستعيد أراضى السودان التى كانت قبلا تحت سيطرتها فنحن نعترف بحق ملكيتها لهذه الأراضى » . اه

ونضيف فوق ما ذكر من أقوال الساسة البريطانيين واعترافاتهم بحقوق مصر في السودان ، الفقرة الآتية ، وقد وردت في المكاتبة

رقم ١ التى أرسلها مركيز سلسبرى في ٦ أكتوبر سنة ١٨٩٨ الى سير . إ . مونسن بوزارة الخارجية البريطانية ونشرت في الكتاب الازرق لعام ١٨٩٨ ج ٣ :—

« جوابا على ملاحظات سعادته ــ أى السفير الفرنسى ــ قد أعدت على مسامعه الأدلة التى استشهد بها الجانب البريطانى في هذه المسألة ، تلك الأدلة التى كانت معروفة قبل الآن . فأبنت له ان حقوق مصر على ضفاف النيل قد صيرها فوز المهدى فى القتال فى حكم المنسوخة بلا شك ؛ ولكن مهما كانت قيمة هذه الحقوق التى سلبت من مصر فانها قد أعيدت الى يد الفاتح . والآن ما هو القسم الذى تبقى منها لمصر ، والقسم الذى انتقل الى المهدى والخليفة ؟ لعمرى تلك مسألة لا يمكن حلها إلاّ فى ميدان القتال بلا ريب ؛ ولكن هذا النزاع لايسوغ لجانب ثالث أن يتدخل ويدعى تملك الارض موضوع النزاع بحجة أنه قد صار التخلى عنها » . اهـ

* * *

ونعلق على ما قاله مركيز سلسبرى في هذه العبارة فنقول إن الجانب الثالث الذى يلوح سعادته به هو بالطبع حكومة فرنسا ؛ ولكن ألم يكن الاجدر به أن يطبق على نفسه هذا المبدأ الذى أراد تطبيقه

على فرنسا ؟ إنه لو فعل ذلك لكان قدم مثلا غاية في الاستقامة والنزاهة اللتين ضرب بهما عرض الحائط حين فرض على مصر قبول اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الانكليزية المصرية المتعلقة بالسودان .

ويقول أيضا سعادته في العبارة السالفة إن حقوق مصر التى سلبت منها قد أعيدت الى يد الفاتح . فالمقصود بالفاتح هنا هو بالطبع مصر وحدها ، إذ لو كان المقصود منه مصر وانجلترا معا لكان استعمل ما يدل على التثنية لا الافراد ، وسيؤيد هذا المعنى الوثائق المنشورة بعد .

وهناك اعتراض آخر على أقوال سعادته الآنفة ، ذلك أنه يقول إن النزاع القائم بين مصر والمهدى في السودان لا يسوغ لجانب ثالث أن يتدخل ويدعى تملك الأرض موضوع النزاع بحجة أنه قد صار التخلى عنها . فاذا كان سعادة مركيز سلسبرى لا يرى ما يسوغ هذا الأمر لهذا الجانب الثالث فكيف استساغته انجلترا لنفسها وأجازت أن تدخل فى اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م كأنها صاحبة حق فى السودان كفاتح له ؟! وألا يكون فى هذا ما يهدم جميع تصريحاتها ؟!

وفضلا عن ذلك ففي التقرير الذى رفعه السير . ه . كتشنر Sir H. Kitchner الى لورد كرومر بتاريخ ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٨ م

ما يأتى (الكتاب الأزرق — رسالة رقم ٢ ملحق الرسائل رقم ١ ، ص ٤ من مستر رد الى مركيز سلسبرى) :—

« لقد وافقت نهائيا على اختيار برج خرب واقع جنوب حصون فاشودة القديمة على بعد نحو ٥٠٠ ياردة من المكان المرفوع فوقه العلم الفرنسى ، ويشرف على الطريق الوحيد الموصل من فاشودة الى داخلية البلاد ، إذ يكتنف المديرية القديمة من جهتيها الشمالية والغربية مستنقعات عميقة يتعذر اجتيازها . وقد رفعنا العلم المصرى فوق هذا البرج في الساعة الواحدة بعد الظهر بحضور الجنود البريطانية والمصرية ، وحيينا العلم باطلاق ٢١ مدفعاً » . اه

وسبب تكرارنا لهذه الفقرة مع أنه سبق ذكرها فى الرسالة السالفة هو أن نبين أن العلم المصرى الذى نصب أمام مواقع الفرنسيين فى فاشودة حيته الجنود البريطانية التى اشتركت فى الحملة .

وهذه الحقيقة لم تذكر فى الرسالة السالفة وهى دليل قاطع لامرية فيه يثبت بلا خفاء أن استعادة السودان أو فتحه كما تقول العبارة الانكليزية بدىء وتم باسم مصر وحدها ومن أجلها .

وفى الوثائق الآتية ما يؤيد ذلك تأييداً تاماً (الكتاب الأزرق عام ١٨٩٨ ج ٣ رسالة رقم ٤ الملحق ١ و ٢ و ٣ — من ص ٩ الى ص ١٢) :—

من لورد كرومر الى مركيز سلسبرى

(ورد فى ١٧ اكتوبر)

القاهرة في ١٠ اكتوبر سنة ١٨٩٨

مولاى

اتشرف أن أرسل الى سيادتكم مع هذا نسخة من كتاب تلقيته من ناظر الخارجيـة المصرية بطرس غالى باشا ومعـه نسخة من تقرير السردار الى قائمقـام خـديو مصطفى فهمي باشا عما قام به من الأعمال في الجهات الواقعة فى جنوب أم درمان ، ونسخة أخرى من كتاب قائمقام خديو الى السردار يوافقه فيه بحمية على هذه الاجراآت وقد طلب بطرس باشا غالى معاضدة حكومة صاحبة الجلالة الملكة في المفاوضـات الدائرة الآن مع الحـكومة الفرنسية حتى يكون حق مصر مضمونا فى ملـكية هذه الأراضى التى تخلت عنها اثناء ثورة المهدى تحت ضغط القوة القاهرة ويسجل سعادته بالقول الصريح أن مصر لم تتخل قط عن حقوق ملـكيتها لهذه الاراضى .

وانى ... الخ ... ؟

الامضاء

كرومر

ملحق ١ لرقم ٤ — من الميجر جنرال سير هربرت كتشنر الى مصطفى فهمى باشا

القاهرة فى ٦ اكتوبر سنة ١٨٩٨

حضرة صاحب العطوفة

أتشرف باخبار عطوفتكم أنه بعد هزيمة الدراويش فى أم درمان أبحرت فى أسطول صغير من المدفعيات صاعداً فى النيل الأبيض كي أوطد سلطة صاحب السمو الخديو فى مديريات السودان القديمة ومحافظاته . ولدى وصولى الى فاشودة وجدت حملة صغيرة بقيادة القومندان مارشان والعلم الفرنسى مرفوعا فوق دار المديرية القديمة ، فطلبت منه أن ينزل علمه فوراً . وعرضت عليه أن أضع تحت تصرفه مدفعية لتوصل حملته الى القاهرة . فلما رفض احتججت شفوياً على تعديه على الاراضى المصرية ، ثم وجهت اليه فيما بعد احتجاجا كتابياً .

وحيث ان مسيو مارشان رفض أن ينسحب إلا بأمر من حكومته فقد رفعت العلم المصرى فوق الحصون القديمة بالاحتفال المألوف فى مثل هذه الحالة ، وتركت هناك حامية كافية

لمقابلة أى طارىء .

وقد وليت جاكسون بك Jackson Bey مديراً لمديرية فاشودة القديمة .

وتفضلوا . . . الخ . . . »

الامضاء

هربرت كتشنر

ملحق ٢ لرقم ٤ — من مصطفى فهمى باشا الى الميجر جنرال سير . ه . كتشنر

القاهرة فى ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨

عزيزى السردار

علمت بمزيد الارتياح من تبليغكم المؤرخ في ٦ اكتوبر أنه بعد الانتصار الباهر الذى أحرزتموه فى أم درمان قد توجهتم الى فاشودة ورفعتم العلم المصرى هنالك . فمع موافقة الحكومة على هذه الأعمال موافقة تامة شاملة وعلى تعيينكم جاكسون بك مديراً لفاشودة ، توجه لكم جزيل الشكر لأنكم وقد عرفتم بثاقب فكركم مصالح مصر وما بذلته في الماضى من التضحيات فى سبيل سيادتها على وادى النيل ، لم تدعوا أى وقت يمضى بعد اندحار الدراويش دون

أن تنتهزوه لتعيدوا الى مصر المديريات التى تحفظ لهـا كيانها والتى لم ترتد عنها إلا وقتياً بسبب المركز المشئوم الذى كانت فيه . وبهذا قد اكتسبتم فخراً جديداً تعترف لكم به مصر .

ومع تكرار شكرنا أرجو أن تتقبلوا ... الخ ... »

الامضاء

مصطفى فهمى

« ملحق ٣ لرقم ٤ — من بطرس باشا غالى الى لورد كرومر

القاهرة فى ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨

عزيزى اللورد

إن سعادة السردار قد أنبأ عطوفة مصطفى فهمي باشا بأنه لما صعد الى فاشودة لكى يعيد سلطة سمو الخديو الى محافظات ومديريات السودان القديمة وجد هناك حملة فرنسية ، فطلب منها أن تغادر المكان . فلما لم يقبل طلبه احتج على استباحة حمي الأراضى المصرية شفويا فى أول الأمر ثم كتابة بعد ذلك . وقد رفع العلم المصرى وعين مديراً .

ان حكومة الجناب العالى كما هو معروف لسيادتكم لم تغفل قط عن استعادة مديريات السودان التى هى المصدر الفعلي لحياة مصر ولم

تنسحب منها إلا لظروف قاهرة . ففتح الخرطوم لا يكون له مزية إلا إذا كان وادى النيل الذى ضحت مصر في سبيله تضحيات جمة يرجع برمته الى حوزتها .

ولما كنا عالمين بأن فاشودة الآن هى موضوع محادثات بين بريطانيا العظمى وفرنسا فقد كلفتنى الحكومة المصرية أن أرجو سيادتكم السعي بما لكم من النفوذ لدى لورد سلسبرى ليعاون مصر على الاعتراف بحقوقها التى لا نزاع فيها حتى يتم لها استرداد جميع المديريات التى كانت مستولية عليها قبل قيام المهدى بثورته .

وانى إذ أرسل الى سيادتكم مع هذا نسخة من رسالة سعادة السردار وأخرى من إجابة عطوفة مصطفى فهمي باشا ، انتهز . . . الخ . . . »

الامضاء

بطرس غالى



الخلاصـــــــــة

بالتأمل في الوثائق السالفة يتبين أن الساسة البريطانيين كانوا معترفين ومسلمين بكامل حقوق مصر في السودان قبل وبعد استعادته . وإن رفع العلم المصرى فوق فاشودة على مرأى من مارشان وفرقته وتحية الجنود البريطانية المرافقة للسردار هربرت كتشنر لهذا العلم ، هذا وحده حجة دامغة بيد مصر على الاعتراف والتسليم بحقوقها فى هذا الاقليم . وإن أمر استعادته أو فتحه على ما يسميه الانكليز إنما شرع فيه أيضاً وتم من أجل مصر فقط لا سيما أن هذا حدث كله بعد واقعة كررى النهائية التى كانت الفصل الأخير في رواية سقوط حكم الدراويش وعودة السودان الى مصر .

ثم إن المراسلات التى تبادلها الوزيران المصريان مع معتمد بريطانيا العام في مصر لها أهمية خاصة من حيث حفظ حقوق مصر إذ لم يكن فى استطاعة وزير مصرى أن يقدم على مثل هذه الكتابة لو لم يوعز اليه من المعتمد البريطانى بها . وهنا أيضاً أمر آخر

جدير بالاعتبار وهو أن المعتمد البريطانى تسلم الكتابين ولم يبد منه أى امتعاض أو احتجاج ، ثم بلغ فحواهما الى حكومته .

فهذا المسلك فيه ما فيه من اعتراف صريح بحقوق مصر ومطالبها . وهى تنحصر فى أن السودان جزء متمم لمصر غير قابل للانفصال عنها .



(٥)

اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

بين

مصر وانجلـــــترا

ندون فيما يلي نص اتفاقية السودان التى عقدت بين مصر وانجلترا فى ١٩ ينـاير سنة ١٨٩٩ م ، وها هو نقـلا عن جريدة الوقائع المصرية ، العدد الخاص الصادر في يوم الخميس ٧ رمضان سنة ١٣١٦ هـ — ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م ، القسم الرسمي :—

وفـــــــاق

بين حكومة جلالة ملكة الانكليز وحكومة الجناب العالى خديو مصر بشأن ادارة السودان فى المستقبل

حيث إن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانكليز والجناب العالى الخديوى .

وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لأجل إدارة الأقاليم المفتتحة المذكورة ومن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الأقاليم من المتأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياجات المتنوعة .

وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح ، وذلك بأن تشترك في وضع النظام الادارى والقانونى الآنف ذكره وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل .

وحيث انه تراءى من جملة وجوه أصوبية الحاق وادى حلفا وسواكن اداريا بالأقاليم المفتتحة المجاورة لهما .

لذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :—

المـــادة الاولى

تطلق لفظة السودان في هـــذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة الى جنوبى الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى :

أولا — ألاراضى التى لم تخلها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ أو

ثانياً — الاراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة قبل ثورة السودان الاخيرة وفقدت منها وقتياً ثم افتتحتها الآن حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد أو

ثالثاً — الاراضى التى قد تفتتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

المــــادة الثانية

يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها إلا العلم المصرى فقط .

المــــادة الثالثة

تفوّض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب (حاكم عموم السودان) ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته إلا بأمر عال خديوى يصدر برضاء الحكومة البريطانية .

المـــادة الرابعة

القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوّة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والاوامر واللوائح يجوز ان يسرى مفعولها على جميع انحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحوير أو نسخ أى قانون أو أى لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة .

وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى .

المـــادة الخامسة

لايسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعداً إلا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

المـــادة السادسة

المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التى بموجبها يصرح للأوربيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

المـــادة السابعة

لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضى المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضى المصرية إلا أنه فى حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أية مينا أخرى من موانى ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التى تحصل عليها عن القيمة الجارى تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن نقرر عوائد على البضائع التى تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التى يصدرها بهذا الشأن .

المـــادة الثامنة

فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

المـــادة التاسعة

يعتبر السودان بأجمعه ما عـدا مدينـة سواكن تحت الاحكام العرفيـة ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العـام.

المـــادة العاشرة

لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلاتات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة به قبل المصادقة على ذلك من الحـكومة البريطانية .

المادة الحادية عشرة

ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان أو تصديره منه وسيصدر منشور بالاجراآت اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن.

المادة الثانية عشرة

قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يوليه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

تحريراً بالقاهرة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩

الامضاآت

(كرومر) . (بطرس غالى)

* * *

ومن تلاوة هذه الاتفاقية يتبين أن نصوصها مبهمة جداً ، وأنه من الممكن تأويلها بوجوه كثيرة ، لا سيما إذا كان أحد المتعاقدين قويا لدرجة أنه يستطيع بقوته أن يضع الآخر تحت وصايته رغم إرادته .

وكان لحسن حظنا أن اللورد كرومر ، وهو الواضع الأصلى لهذه الاتفاقية يكشف لنا في تقريره عن مصر والسودان عام ١٩٠٠ م الغطاء عن الغموض الذى بالاتفاقية المذكورة . فقد جاء فى الكتاب الأزرق عن مصر عام ١٩٠١ ج ١ ص ٤ فى هذا التقرير الذى رفعه الى حكومته بصفته

المعتمد السياسى لها وقنصلها العام فى مصر عن المالية والادارة والحالة العمومية فيها وفى السودان ما يأتى :—

« لاحظت فيما أبداه مجلس شورى القوانين من الملاحظات أثناء النظر في ميزانية السنة الحالية ، أن المجلس المذكور يوافق على المصروفات المقدرة لحكومة السودان ، لأن الأعضاء يعتبرون تلك البلاد « جزءاً من كيان مصر لا يتجزأ » . وهذا الرأى وان كان صحيحا فى الجوهر إلا أن نظام الحكم فى السودان مقيد بنصوص الاتفاقية المبرمة بين مصر وبريطانيا العظمى فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ .

وحيث إنه من الجائز أن يكون بعض أعضاء هذا المجلس غير محيط بمرمى هذه الوثيقة إحاطة تامة فأنتهز هذه الفرصة لأبين أنها لم تبرم لرغبة في النفس أو لغرض انتقاص حقوق مصر الشرعية . فأغراض واضعيها الأصلية كانت أولا توطيد أركان حكومة صالحة لشعب السودان . ثانيا وقاية هذه البلاد من الارتباكات الخاصة التى خلقها في مصر نظام دولى (أى الامتيازات) . ولا يجهل أعضاء المجلس على ما أظن ما تؤدى اليه هذه الارتباكات من شتى العراقيل .

وقد لاحظت أيضاً ان المجلس المذكور يطلب تبليغه تفاصيل ايرادات حكومة السودان ومصروفاتها . ومن البين أنه لا يمكن أن نعارض في اجابة مثل هذا الطلب الحق . ولذلك عنيت بتلبيته وأرسلت الى المجلس المشار اليه ميزانية حكومة السودان عن السنة الحالية » . اهـ

وجاء أيضاً فى تقريره الذى رفعه الى حكومته عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر وفى السودان سنة ١٩٠٢ (الكتاب الأزرق عام ١٩٠٣ ج ١ ص ١٥) ما يأتى :—

« ولقد سئلت مراراً لماذا لا تتحمل الخزينة الانكليزية قسما من النفقات اللازمة لادارة البلاد ما دامت الراية الانكليزية تخفق عليها بجانب الراية المصرية . وهو سؤال فى محله ولكن الجواب عليه بسيط جداً عند جميع الذين يعرفون تاريخ الاتفاقية المعقودة فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . وبموجب موادها منح السودان مركزا سياسياً خاصاً . وهو أن تلك الاتفاقية وضعت خاصة لتخليص السودان ومصر أيضاً في ادارة شؤون السودان من القيود الدولية المشوشة التي آلت الى كثير من الاختلاط والارتباك في الادارة المصرية . ولولا هذا الاعتبار ما كان هنالك داع من الوجهة الانكليزية يدعو الى رفع الراية الانكليزية على الخرطوم اكثر مما يدعو الى رفعها على اسوان أو طنطا » . اهـ

ويتضح بجلاء تام من الشروح التى ذكرها لورد كرومر فيما تقدم أن حقوق مصر في السودان ظلت معتبرة ومصونة رسمياً حتى بعد توقيع الاتفاقية . وهذه التصريحات لها قيمتها الخاصة لأنها صادرة

من الواضع الأصلي لهذه الانفاقية وهو أدرى واجدر بتفسيرها بلا نزاع وبتبديد مافي نصوصها وعباراتها من اللبس والابهام . ومن غير الجائز أيضاً أن نظن لحظة واحدة أن اللورد كرومر أقدم من تلقاء نفسه على هذه التفسيرات بدون موافقة حكومته . وبناء على ذلك تعتبر تفسيراته السابقة لتلك الاتفاقية اعترافا رسمياً من جانب الحكومة البريطانية بحقوق مصر فى السودان .

فهل كانت انكلترا يا ترى مخلصـــــة فى تصريحاتها أم كانت تبديها لتغرى الوزراء المصريين على توقيع الاتفاقية ولتدع الرأى العام في مصر يتخيل أن حقوقه ظلت باقية فى الحفظ والصون ؟

ولكن يؤخذ من جميع ما حدث بعد ذلك أن الفكرة الأخيرة هى الأقرب الى الصواب فشتان بين ما يقـوله لورد كرومر وما هو واقع فى الحقيقة ونفس الأمر . وليس أدل على ذلك من إخراجنا من السودان قسرا حتى أصبحنا :

١ — غـير مسموح لحكومتنا المصرية أن تخاطب حاكم السودان العام رأساً والحال أنه معين بمرسوم من جلالة ملك مصر .

٢ — ولا يجوز لمصرى منا أن يدخل السودان إلا بعد قيامه باجراآت رسمية معينة وحصوله على جواز بذلك كما لو كان مسافرا

الى الروسيا أو الصين تماما . والله وحده يعلم كم من عقبات تعترض طريقه قبل حصوله على هذا الجواز .

٣ — وليس لأبنائنا المصريين المقيمين فى السودان الحق في دخولهم مدارس حكومة السودان حتى لو كان آباؤهم من موظفى هذه الحكومة .

ويظهر أن الصفة التى لمصر فى هذه الشركة تنحصر في أن تدفع الأموال لتحسين هذا الاقليم وتريق دماء أبنائها في سبيل استعادته . وكل ذلك لتنتفع انجلترا وتنافسنا فيما نزرعه من قطن وتضع يدها على موارد المياه التي تروى حقولنا حتى تكون أرواحنا في قبضة يدها ! !

فلتعلم انجلترا أن جميع هذه الأمور لا ترضينا لانها ليست من مصلحتنا في شيء فلا يمكن بأى حال من الاحوال أن تجد بين المصريين من يقبلها .

الخلاصــــــــة

إن شروط الاتفاقيــة الانكليزية المصرية يكتنفها الكثير من الغموض ولذا يمكن تأويلها بوجوه كثيرة لا سيما اذا كان أحـد المتعاقدين من القوة بحيث يرغم الآخر على البقاء تحت وصايته .

ويعود فضل معرفتنا الغرض من عقدها الى لورد كرومر الواضع الأصلي لها . فقد قال فى شروحه عليها ان هذه الاتفاقية انما عقدت للتخلص من التدخل الدولى ، وإن ما رآه مجلس شورى القـوانين من أن السودان جزء من مصر لا يتجزأ ، هو رأى صحيح .

ولكن من سوء الحظ أن هذه النظريات مهملة وغير معمول بها الآن والسودان بالحالة الراهنة أصبح مستعمرة بريطانية محرما دخوله على المصريين . على أن مصر لاتستطيع بعد ما بذلته من دم ومال فى سبيل استعادة السودان أن تقبل بحال من الاحـوال الانفصال عنه إذ هو جزء مكمل لأراضيها ولا حياة لها بدونه .



الخـــاتمـــة

اضطرمت ثورة المهدى قبل وقوع الاحتلال البريطانى لمصر وصادفت نجاحا فى بدء الامر لما كان عليه حاكم السودان العام في ذلك العهد وهو رؤوف باشا من ضعف وقصور ؛ ولكن الحالة تغيرت على أثر تعيين عبد القادر باشا في هذا المنصب بسبب ما أبداه هذا القائد البارع من المقدرة فى التصرف بقوات البلاد المحلية التى كانت لديه . ولو ساعدته المقادير وأرسل اليه الجيش الذى أرسل الى هكس باشا فيما بعد وعدده ١٥٠٠٠ جندى لتمكن بلا ريب من اخماد الثورة في وقت قصير ونشر الأمن فى ارجاء السودان

ولكن حدث اذ كان النصر حليف عبد القادر باشا ان احتلت بريطانيا القطر المصرى وبالرغم من ان الحكومة البريطانية اعلنت زهدها فى السودان وأكدت ان لا مطمع لها فيه ولا شأن لها فيما يجرى في انحائه وانها لا تريد أن تتدخل في اموره . نعم حدث انها مع ذلك تدخلت بكيفية فعالة آل الامر بعدها الى استدعاء عبد القادر

باشا واحلال هكس باشا محله يعاونه طائفة من الضباط البريطانيين كهيئة أركان حرب . ولقد قيل حينئذ ان الحكومة المصرية كانت مستقلة فيما صنعت تمام الاستقلال وانها فعلت ذلك بمجرد مشيئتها وبغير أى إيعاز أو تدخل من الحكومة البريطانية ؛ ولكن هذا الزعم لا ينطبق على الواقع ولا يمكن ان يقبله من عنده مسكة من عقل فانه لم يحدث قط ان امة استدعت قائدها المظفر ولنا فيما ضربته الحكومة البريطانية من مثل دليل بين على ما تقول فأنها لا تعزل قوادها وان اخفقوا كما كان الامر فى حرب البوير فكيف جاز لمصر اذن ان تسحب قائدها المنتصر وهو من ابنائها لكى تولى مكانه قائداً أجنبياً ؟

ولقد كان من نتيجة هذا التبديل تلك الحملة الطائشة التى جردت على كردفان وكان من جرائها هلاك الجيش وحمل انجلترا لنا على التخلى عن السودان وهو الامر الذى كانت تطمع فيه منذ مدة طويلة كي يتسنى لها ان تغتصب هذه البلاد من أيدينا كما وقع الآن . فلقد كانت انجلترا تنظر على الدوام بعين السخط الى توسع مصر في افريقية ولا سيما في المناطق الاستوائية وها هى شهادة رجل لا يمكن ان تكون أقواله موضع أية ريبة ألا وهو القس

فلكن Rev. Felkin الذى يقرر فى صفحة ٣٢٤ ج ١ من كتابه « أوغندة والسودان المصرى » Uganda and the Egyptian Sudan ما يأتى : —

« مما يستوجب الاسف ان سلطة هذا الطاغية (أى كباريجا ملك انيورو) لم يقض عليها كما كان سيحصل منذ مدة لو لم تقم تلك المعارضة الشديدة التى اثارها فى انجلترا اناس يتطلعون بعين الغيرة الى توسع مصر فى أملاكها ولكن في استطاعتى ان أؤكد يقيناً ان أهالى الجهات المحكومة من تلك البلاد بالسلطة المصرية حيث يدير دفة الحكومة فيها الآن مدير مديرية خط الاستواء هم احسن حالا بكثير من امثالهم المحكومين بملوك منهم من الهمج المستبدين غلاظ القلوب فظاظ الطباع » . اه .

هذه أقوال باحث نشرت فى سنة ١٨٧٨ قبل ثورة المهدى وقبل الاحتلال البريطانى لمصر وهى دليل ناطق على ان حكمنا فى السودان لم يكن مشوبا بالسيئات التى ينسبها اليه المغرضون .

ولقد رأت انجلترا بعد نكبة هكس باشا أن ترغمنا على ترك السودان فلما أبت الوزارة المصرية أن توافق على ذلك جابهتها الحكومة البريطانية بتصريح إرل جرانفيل الذى وضع فيه مبدأه المشهور وهو انه ما دام الاحتلال البريطانى بمصر فان كل نصيحة

(وهى بالفعل امر) يجب الاصغاء اليها وإلا فعلى من يخالفها من الموظفين أن لا يستمر فى منصبه . وهكذا صارت مصر في الواقع بهذا التصريح تحت وصاية انجلترا أو اصبحت انجلترا مسئولة عن كل ما حدث وما يحدث ما دام الاحتلال البريطانى باقياً . وبناء عليه يقع على عاتقها تبعة تعيين هكس باشا وضياع السودان .

ولما كانت مديرية خط الاستواء ما زالت تقاوم بقيادة امين باشا وكانت بقعة مطموعا فيها اشد الطمع أصبح من الامور الهامة التعجيل بسحب امين باشا من هناك حتى تعد بعد رحيله عنها من الاراضى المهجورة التى ليس لها مالك . وبذلك تستطيع الحكومة البريطانية ان تستولى عليها وتعتبرها من الممتلكات البريطانية وفاقا للشرط الذى وضعته بخصوص حالة كهذه في الاتفاقية الانكليزية المصرية الموقعة في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م .

ومن اجل ذلك جُهّزت حملة قرصانية بقيادة أفّاق اسمه استانلي وغرضها الظاهر خدمة الانسانية بانقاذ امين باشا ورجاله أما الغرض الخفى أو الحقيقى فكان اقصاء امين باشا عن تلك الجهات ، لانه كان يمثل السلطة المصرية فيها ، وإبقاء رجاله فى تلك البقاع حتى تستخدمهم بريطانيا بعد ذلك في الاستيلاء لها على ذلك الاقليم . وقد حصل ذلك

بالفعل فيما بعد . أما وزراؤنا فى ذلك الوقت فقد تبرعوا بمبلغ كبير من نفقات هذه الحملة وعاونوها بكل ما فى استطاعتهم من قوة . وقد فعلوا كل هذا إما عن حماقة وإما عن شهوة قوية للبقاء فى مناصبهم . واخيراً نالت هذه الحملة مأربها وعادت ومعها امين باشا دون رجاله . أما بريطانيا فقد جندت هؤلاء الرجال لخدمة مطامعها وقد كان ان استولوا لها على تلك النواحي .

على انه فى مناسبات متعددة صرح السياسيون البريطانيون دائما بان السودان جزء من مصر لا يتجزأ . وها هو سير إ . غراى يقول في الخطبة التى ألقاها في مجلس العموم بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ ما يأتى :—

« وهناك غير ذلك مسألة حقوق مصر . فموقف انجلترا امام مصر موقف خاص يشبه موقف أمين أو مؤتمن على وديعة . وهذا فيما يختص بحفظ مصالحها . وهذه الحقوق لم نؤيدها نحن فقط بل أيدتها أخيراً حكومة فرنسا كذلك » .

ونحن نقول ان هذا يؤيد كل التأييد ما ورد في تصريح إرل جرانفيل الذى وضعت مصر بعده تحت وصاية انجلترا .

ومما يستدعي الالتفات ايضاً ان هذا القول يؤكد من جهة

الحكومة البريطانية اكثر مما تؤكده الحكومة الفرنسية ما لمصر من حقوق وامتيازات معترف بها . فان سير إ . غراى يعترف بأن انجلترا تقف ازاء مصر موقفاً خاصا هو موقف المؤتمن على وديعة . ومعنى هذا بعبارة أخرى ان مصر امانة مقدسة اودعت في يد انجلترا لحفظها وصونها ويقضى شرف انجلترا عليها ان تردها كاملة للمالك وهو مصر . ولا يصح ان انجلترا تطالب فرنسا باسم مصر باحترام هذه الحقوق لكى تغتصبها هى لنفسها كما يفعل بالضبط الوصى الخائن الذى يسلب لنفسه مال القاصر الموضوع تحت وصايته . ولسنا نعتقد ان مسلكا كهذا يتفق مع كرامة دولة كبيرة وشرفها كدولة بريطانيا العظمى اذ تتصرف هذا التصرف . واننا على يقين انه متى عرف الرأى العام البريطانى جميع هذه التفاصيل فانه يكون اول من يبرأ الى الله من افعال رجاله من اهل السياسة .

ولما استقر الرأى على استعادة السودان صدر الامر بذلك حتى يكون للأنجليز السبق على الحملة الفرنسية فى الاستيلاء عليه وهاك ما قد تم على ايدينا :

١ — فنحن الذين قدمنا ثلثى القوة المحاربة

٢ — ونحن الذين انشأنا السكة الحديدية بايدى جنودنا ولم

يكن ليتم أى فتح بدون هذه السكة التى لم يضع جندى بريطانى واحد يده على الاطلاق فى تشييدها

٣ — ونحن الذين قمنا بأكثر من ثلثى النفقات وهذا غير ما دفعناه من جميع مقادير العجز كى تتوازن الميزانيات السودانية

٤ — ونحن الذين شيدنا بمالنا ورجالنا جميع المبانى الفاخرة التى ترى اليوم في الخرطوم .

٥ — ونحن الذين قدمنا كذلك فى اوائل عهد استعادة السودان جميع الموظفين لتنظيم الادارة في البلاد

٦ — وقد كانت جنودنا تمشى على الأقدام الطريق باكمله الى الخرطوم بينما كانت الجنود البريطانية تنتقل كل مرة بلا استثناء من ميدان الى ميدان إما بالسكة الحديدية أو بالبواخر النيلية . وحاشا أن نذكر ذلك بقصد التنديد بقدرة الجندى البريطانى أو الاستخفاف بصفاته الحربية إذ أن الجندى البريطانى فيما نرى من احسن الجنود فى العالم من حيث القوة على الثبات والبسالة فى ساحة الحرب . وكل ما نقصد هو أن نبين أن جنودنا قاست من المكاره اكثر مما تحملته الجنود البريطانية وأن بلادنا من أجل ذلك كانت تستحق نصيباً أوفر فى البلاد التى اكتسبت بحق الفتح المشهور .

٧ — ولم تكن غلطاتنا هى التى أوقعتنا فى جميع هـذه المحن وانما هى انجلترا التى كانت سبباً فيها لانها اضطرتنا أن تقبل ضباطها وأن نسير على الخطط التى رسموها ثم بعد ذلك كله اخرجتنا بقضنا وقضيضنا من البلاد كأنه ليس لنا أى حق فيها مطلقاً أو أى امتياز بالكلية . وحين تم لها ما أرادت حولت السودان الى مستعمرة بريطانية . واذن فلماذا كنا نبذل هذا المال كله وهـذه المجهودات جميعها وتلك الارواح لاستعادة البلاد اذا كانت هـذه هى النتيجة التى كنا ننتظرها من وراء ذلك كله . أكان هذا منا لكى نوفر على انجلترا جميع هذه الامور ولكى تنتفع بها على حسابنا ؟ على انها لو كانت استعادت السودان لحسابها هى وحدها وبوسائل من عندها لما كانت الحالة لدينا غير ماهى عليه اليوم ولما كانت شرا من هذه الحالة إذ انها ما دامت محتلة لمصر فلا يمكن أن تحاول على الاطلاق قطع موارد مياهنا عنا . والتفسير الوحيد لهذه الحالة والترضية المزعومة التى تقدمها لنا هى أن كل هذا تم فى سبيل تأمين حدودنا الجنوبية وموارد مياهنا !!

ولكن المصريين لا يمكنهم أن يقبلوا أى ضمان لسلامة حدودهم الجنوبية من أية دولة أجنبية أيا كانت هـذه الدولة . وفى الحق ان هذه السلامة كانت أضمن فى أيدى الدراويش لانه لم يكن في

استطاعتهم تشييد الاعمال التى تؤذينا في موارد مياهنا . واذا كان المقصود هو اقصاء أية دولة أخرى فسيان عندنا أكانت هذه الدولة انجلترا أم فرنسا أم غيرهما من الدول لان الدولة التى تكون لها السيادة فى السودان تتحكم في حياة مصر . ولهذا فان في تشبث انجلترا بالسودان ورغبتها في امتلاكه دليلا على انها تريد أن تسيطر على حياة مصر وان تبقى مصر في قبضة يدها وتحت سلطانها وهو مسلك لا يمكن ان يعتبره اهل هذه البلاد إلا انه عمل عدائى .

وكذلك تمسك انجلترا بقناة السويس بحجة وقوعها فى سلسلة مواصلاتها مع ان لها طريقاً آخر حول رأس الرجاء الصالح واذن فليست القناة أمراً حيوياً صرفا بالنسبة لانجلترا أما نحن فأنىّ لنا الخيار وليس لنا في هذا العالم كله سوى السودان والنيل ومن ثم كانت حاجتنا اليهما من أعز الامور الحيوية لنا أكثر من حاجة انجلترا الى قناة السويس . وهذا اذا تغاضينا عن الامر الواقع وهو ان السودان كان جزءا متمما لبلادنا ومحتجا به كذلك من انجلترا على الدول الاخرى وان واجب انجلترا كان يقضى عليها بتطبيق المبدأ الذى ينطوى عليه هذا الاحتجاج على نفسها أيضاً .

صحيح ان القيادة في الحملة التى استعادت السودان كانت لضباط من البريطانيين وان جنودا بريطانية كذلك بمقدار ثلث المجموع كانت فى عديد القوة المقاتلة ؛ ولكن لم يكن هذا كله إلا لاسباب سياسية ، وقد فرض علينا قبوله حتى تستفيد الحكومة البريطانية بحقوق الفتح كما لجأت الى ذلك فيما بعد . ومع هذا فان كنا نعجز عن تدريب وتنظيم حملة كهذه فلقد كان من الميسور لنا ان نستخدم ضباطا من الافرنج من أية دولة أخرى وهم كانوا يقومون بهذا العمل لمصلحتنا بالثمن الذى دفعناه الى الضباط البريطانيين . على انه ما كان يكون هناك مسألة فتح لو تركنا وشأننا من أول الامر لان السودان ما كان ليضيع لو ظلت الامور بأيدينا .

وننشر فيما يلى الفقرة الآتية عن ص ١٢٠ و ١٢١ من كتاب « السودان الانكليزى المصرى » لمؤلفه سير هرُلد مَكْ ميكل المطبوع بلندن عام ١٩٣٤ The Anglo - Egyptian Sudan, P. 120 - 121, London, 1934, by Sir Harold Mac Michael وهى شاهد فى المنزلة الاولى من صدق البينة على ما قام به الجيش المصرى من الاعمال فى السودان إبان الحرب العظمى :—

« لقد يكون من الجائز ان نقتطف ما يأتى من كتاب « الامبراطورية فى حالة حرب » تأليف سير تشارلس لوكاس Sir Charles Lucas

« لما نشبت الحرب سلم أمر تأمين الدفاع عن كيان مصر الى ايدى جيش الاحتلال البريطانى وفى الوقت نفسه تحمل الجيش المصرى بمؤازرة الحامية البريطانية الصغيرة المعسكرة فى الخرطوم جميع مسؤلية الدفاع عن سلامة السودان والأمن فيه . ولقد بات معلوما مقدار ما اصابه الجيش المصرى من النجاح الباهر فى ضبط الحكم فى السودان والمحافظة عليه من أى اعتداء ولكن اعماله لم تنحصر فى داخل حدوده بل تجاوزتها الى مناطق بالقرب منها ففى زمن الحرب عاونت جنود السودان معاونة فعلية فى شرق افريقية واوغنده وافريقية الاستوائية الفرنسية . ولقد ساهم الجيش المصرى كذلك فى الدفاع عن قناة السويس وفى الحملة التى حاربت السنوسيين وفى المحافظة على النقط العسكرية فى شبه جزيرة سيناء وأرسلت اورطة منه الى الدردنيل فى سنة ١٩١٥ لحفر الخنادق وتشييد الاسوار وغيرها من اعمال التحصين وفي فلسطين فى سنتى ١٩١٧ و ١٩١٨ لعبت وحدات من هذا الجيش دورها كما ادى عمال الفيلق المصرى للنقل الاعمال التى نيطت بهم فى تلك البقاع . ووضعت مخازن الجيش المصرى للمؤن والذخائر والمهمات وكذلك قسم المستشفيات تحت تصرف السلطات الحربية البريطانية . ثم أن ادارة السكة الحديدية السودانية بعثت بالقاطرات والعربات إلى فلسطين كما أن حكومة السودان

اعارت الاميرالية البريطانية مركبها الحربى للقيام باعمال الحراسة في البحر الاحمر .

وفوق ما ذكرنا فقد استعاد الجيش المصرى دارفور في سنة ١٩١٦ وكانت هذه آخر مديرية سودانية لم تسترد بعد وكان استرجاعها الحادث الختامى للأعمال الحربية ولما لم يكن هناك أية حاجة إلى جيشنا لانه قام بما كان مطلوبا منه أخرج من البلاد عندما لاح عذر يمكن التعلل به لأخراجه منها » . اه

فعلى الحكومة البريطانية أن تعلم أنه لا يمكن أن يكون هناك أية صداقة بين الامتين ما دامت حقوق مصر فى السودان لا ترد اليها وإن كان من سوء الحظ انها تستطيع أن تجد دائما فى المصريين طائفة مولعة بشغل المناصب الوزارية والبقاء فيها وفى سبيل ذلك يقبلون أن يوقعوا كل ما يعرض عليهم من انجلترا . ولكن كل اتفاق موقع عليه منهم يستحيل أن يوافق عليه برلمان مصرى منتخب انتخابا حراً .



فهرس

الموضـــــــــوع	الصفحة
المقـــــدمة	٣ — ٤
الأدوار التى مرت بالمسألة السودانية .	٥ — ٩٠
الدور الأول	
تدخل انجلترا فى المسألة السودانية ..الخ..	٥ — ٢٣
أول تعرض منها لمسألة السودان .	٥
تقديم الكولونيل سير تشارلس ولسن مذكرة عنه الى سير ادوارد مالت قنصل بريطانيا العام في مصر .	٥ — ٦
خطاب من سير ادوارد مالت الى ارل جرانفيل وزير خارجية بريطانيا في هذا الشأن .	٦ — ٧
مذكرة الكولونيل سير تشارلس ولسن المذكورة .	٧ — ٩
كتاب من ارل جرانفيل بموافقته على ما جاء في هذه المذكرة	٩
تنفيذ ما جاء بهذه المذكرة بسفر كولونيل استوارت الى الخرطوم لكتابة تقرير عن السودان .	١٠

الموضــــــــوع	الصفحة
إرسال سير . ا . مالت التقرير المذكور الى ارل جرانفيل .	١٠
شكر إرل جرانفيل للكولونيل استوارت وتكليفه إرل دوفرن باطلاع الحكومة المصرية على مقترحات هذا الكولونيل .	١٠ — ١١
رد سير . ا . مالت على ذلك .	١١ — ١٢
الكتاب الذى أرسله . ا . مالت الى شريف باشا بمقترحات كولونيل استوارت بناء على تعليمات إرل جرانفيل .	١٢ — ١٣
رد شريف باشا على هذا الكتاب .	١٣ — ١٤
تقرير آخر للكولونيل استوارت عن السودان الشرقى .	١٤
اقتراحه باستبدال محافظ آخر بمحافظ مصوع .	١٤
إرسال سير . ا . مالت التقرير المذكور الى إرل جرانفيل .	١٥
إبلاغ سير . ا . مالت اقتراح الكولونيل استوارت الى شريف باشا .	١٥
طلب إرل جرانفيل إبلاغ شريف باشا بعض مسائل أخرى	١٥
رسالة إرل جرانفيل في هذا الشأن .	١٥ — ١٦
تبليغ سير . ا . مالت الحكومة المصرية ما أشار به إرل جرانفيل .	١٦

الموضـــــــــــوع	الصفحة
كتاب سير . ا . مالت الى إرل جرانفيل بذلك .	١٦ — ١٧
كتاب سير . ا . مالت الى شريف باشـا بذلك .	١٧ — ١٨
تكايف الكابتن منكريف قنصل بريطانيا في جدة بكتابة تقرير آخر عن النواحي المجاورة لسواكن .	١٨
إرسال تقرير منكريف الى إرل جرانفيل .	١٩
قتل منكريف .	١٩
إرسال سير . ا . بارنج الى إرل جرانفيـل رسالة بصـدد هذا الحادث .	١٩ — ٢٠
الخلاصة	٢١ — ٢٣
الدور الثانى	
ثورة المهـــدى	٢٤ — ٥٠
شبوب الثورة وتغير مجراها بعد تعيين عبد القادر حلمي باشـا حكمداراً عاما للسودان .	٢٤
خطة عبد القادر باشا التى وضعها لاخماد الثورة .	٢٥ — ٢٦
من كان يرى رأى عبد القادر باشا .	٢٦ — ٢٧

الموضـــــــوع	الصفحة
وقوع الاحتلال وارغام مصر على استدعاء عبد القادر باشا من السودان .	٢٧ — ٢٨
تعيين سليمان نيازى باشا بدلا منه وتعيين هكس باشا معه رئيساً لأركان حربه .	٢٨
استدعاء سليمان نيازى باشا وتسليم قيادة جيش السودان لهكس باشا .	٢٨
بيان غرض الانكليز من ذلك .	٢٩
ما قاله ه . ا . كلفى في هذا الصدد .	٢٩ — ٣٠
سوء خطة هكس باشا وفشل حملته ووقوع المسئولية على انجلترا في ضياع السودان .	٣٠
ما قاله الجنرال سير رجنالد ونجت باشا بصدد هذه الحملة .	٣٠ — ٣١
ما قاله اللورد كرومر عنها فى تقريره .	٣١ — ٣٢
تعليق على ما قاله .	٣٢
الكيفية التي تألفت بها هذه الحملة والحوادث التى توالت عليها .	٣٢ — ٤٥
الخلاصة	٤٦ — ٥٠

الموضـــــــوع	الصفحة
الدور الثالث	
تصريح إرل جرانفيل	٥١ — ٦١
نص هذا التصريح .	٥١ — ٥٣
تعليق عليه .	٥٣ — ٥٤
تصريح آخر للورد هارنجتن وزير الحربية البريطانية .	٥٤
تعليق على هـذا التصريح واثبات بقاء تدخل انجلترا فى المسألة السودانية ومسألة مصر الى الآن .	٥٤ — ٥٥
تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وتأييد نصوصه لهذه الحالة .	٥٦ — ٥٧
المنشور العمومى الذى أرسلته حكومة بريطانيا الى جميع سفرائها وتأييده للحالة المذكورة كذلك .	٥٧ — ٦٠
الخلاصة	٦١
الدور الرابع	
استعادة السودان	٦٢
التفريق بين لفظي «استعادة السودان» و «فتح السودان» وتصويب الأول وتخطئة الثانى .	٦٢
السبب الحقيقى لاستعادة السودان .	٦٣ — ٦٥

الموضـــــــــوع	الصفحة
غرض الانكليز من اهمال ذكر القسم الجنوبى من مديرية خط الاستواء القديمة ومنطقة البحيرات العظمى فى اتفاقية عام ١٨٩٩ م .	٦٥
اعتراف الساسة البريطانيين بحقوق مصر في السودان .	٦٥ — ٦٨
ما قاله مركيز سلسبرى فى هذا الصدد وتعليقنا على ذلك .	٦٨ — ٧٠
الاستشهاد بتقرير سير . ه . كتشنر على أن استعادة السودان كان باسم مصر وحدها .	٧٠ — ٧١
تأييد المكاتبات الرسمية لذلك .	٧١ — ٧٦
الخلاصة .	٧٧ — ٧٨
الدور الخامس	
اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ م	٧٩ — ٩٠
نصوص هذه الاتفاقية .	٧٩ — ٨٥
التعليق عليها .	٨٥
تفسير لورد كرومر لهذه الاتفاقية واعترافه فى تقاريره بحقوق مصر في السودان .	٨٥ — ٨٧

الموضـــــــوع	الصفحة
تعليق على ذلك .	٨٧ -- ٨٨
مناقضة ما هو حاصل في السودان الآن لأقوال لورد كرومر وتصريحات حكومته .	٨٨ — ٨٩
الخلاصة .	٩٠
الخـــاتمة .	٩١--١٠٢

صـــواب

الخطـــأ	الصـــواب	السطر	الفحصة
ور	ورد	٢٥	١٠
يحت	تحت	٧	١٥
ضرورة ضابطين	ضرورة إرسال ضابطين	٧	٢١
ورأغمت	وأرغمت	١٧	٢٧
ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سير . ا . مالت	ملحق رقم ١٩٧ — من الجنرال هكس الى سير . ا . مالت (١٩)	٤	٤٥
ومن القوانين	وسن القوانين	٢	٨٠
بخميع	بجميع	٩	٨١
وسمية	رسمية	١٧	٨٨

مطبعة المستقبل
بشارع امتداد الاهرام رقم ٣ — تليفون ٢٦٨٥١
بالاسكندرية